

متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)

"دراسة ميدانية في جامعات إقليم كردستان – العراق"

إيناس عبدالله حسن* و سيزار صالح عبدالله

قسم السياحة وإدارة الفنادق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان – العراق. (enas.hassan@uod.ac)

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان – العراق. (sizar.saleh@yahoo.com)

تاريخ الاستلام: 2020/06 تاريخ القبول: 2020/09 تاريخ النشر: 2020/09 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2020.8.3.632>

الملخص:

تسعى الدراسة الحالية الى تقييم قدرة التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كردستان العراق للتعرف على مدى إستجابته لمتطلبات نجاح قرار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التعليم المحاسبي كونه يمثل النواة الأساسية لرفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم المحاسبي وعليه فانها تتيح الفرصة لجامعات الاقليم للتعرف على أوجه الضعف واستقرار الواقع الحالي للتعليم المحاسبي وإظهار المتطلبات الضرورية والمجالات التي يجب العمل عليها لإنجاح قرار تبني معايير (IFRS) في الاقليم. وإعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي حيث تم إعداد استبيان لجمع البيانات تم توزيعها على مجموعة من الاكاديميين العاملين في جامعات الإقليم الحكومية والاهلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لقرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي مما يشير الى أن تحسين التعليم المحاسبي الجامعي يستلزم الاهتمام بتطوير المفردات والمقررات الدراسية، تطوير أساليب التدريس، الى جانب تدريب وتأهيل الهيئة التدريسية بما ينعكس بشكل مباشر على تضيق الفجوة بين مستوى الاداء الفعلي للتعليم المحاسبي الجامعي وبين الاداء المطلوب للحصول على مخرجات تلبي متطلبات وإحتياجات سوق العمل في ظل المتغيرات والتطورات الحديثة في بيئة الاعمال. ومن بين أهم المقترحات التي تقدمها الدراسة الحالية هو ضرورة تطوير متطلبات التعليم المحاسبي في جامعات الاقليم عموماً والحكومية منها بشكل خاص، وذلك من خلال تطوير المقررات والمناهج الدراسية، رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس بالإضافة الى تحديث أساليب التدريس في الاقسام المحاسبية بشكل يحقق التكامل بين هذه العناصر وبما يلبي إحتياجات تبني معايير IFRS.

الكلمات الدالة: معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، التعليم المحاسبي، إقليم كردستان –العراق.

1. المقدمة

التركيز على دراسة أسباب نجاح قرار تبني معايير IFRS في بعض الدول مقارنة بدول أخرى. حيث ظهرت أهمية التركيز على مراحل التهيئة لاتخاذ قرار التبني بما يلقي الضوء على ابرز التحديات التي تواجه الدول عند إتخاذها لقرار التبني. والعراق كغيره من الدول ونتيجة لمجموعة من الاسباب المرتبطة بتأثير مجموعة من المنظمات الدولية، والشركات التجارية اتجه مؤخراً لاتخاذ قرار تبني معايير IFRS. حيث الزمت سلسلة من التشريعات بتبني هذه المعايير منها القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي رقم 74 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 في المادة (133) الذان الزما جميع منظمات الاعمال المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

يعتبر الاتجاه الدولي والاقليمي المتزايد نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Standards-IFRS) من بين أهم الاسباب التي شجعت العديد من الدول لاتخاذ قرار تبني هذه المعايير. غير أن الدول حول العالم تباينت في أسلوب وأشكال التبني لمعايير IFRS وذلك يعود لعدة أسباب من أهمها إرتفاع تكلفة التبني، وضعف البنية التحتية مما إنعكس بشكل مباشر على نجاح قرار التبني في العديد من هذه الدول ونتج عنه ظهور عدة أنواع من التبني تراوحت ما بين التبني الكامل للمعايير والتبني الجزئي لبعض من هذه المعايير. وهذا ما دفع العديد من الباحثين الى

* الباحث السؤل.

سوق العمل المحلية والدولية، وبناء على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية بالتساولات التالية:

1. مامدى تأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي؟
2. مامدى إختلاف تأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية؟

2.2. فرضيات الدراسة:

تبنت الدراسة الفرضيات التالية :

- 1- هناك علاقة ذو دلالة احصائية موجبة بين قرار تبني معايير IFRS و متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي.
- 2- هناك تأثير ذو دلالة احصائية موجبة لقرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي.
- 3- هناك إختلاف ذو دلالة إحصائية موجبة في تأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية.

3.2. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. بيان واقع التعليم المحاسبي على المستوى المحلي والدولي من خلال استقراء مجموعة من الدراسات السابقة.
2. التعريف بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).
3. دراسة المرتكزات المعرفية للتعليم المحاسبي.
4. استقراء و دراسة واقع التعليم المحاسبي في جامعات اقليم كوردستان – العراق

5. بيان علاقة قرار تبني معايير IFRS بمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي.

6.4. بيان تأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي.

4.2. منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على إستقراء الواقع لتجميع بيانات الدراسة من خلال تصميم استمارة إستبانة والتي سيتم توزيعها على عينة من الأكاديميين من ذوي الاختصاص المحاسبي العاملين في جامعات اقليم كوردستان – العراق (الحكومية والاهلية)، ومن ثم مقارنة ماتم التوصل اليه من نتائج مع ماجاء في الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتشخيص والوقوف على اهم نقاط الضعف في نظام التعليم المحاسبي الجامعي في الاقليم.

باستخدام معايير IFRS عند اعداد التقارير المالية. كما وسمح قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 المادة (42/ب) للبنوك الأجنبية الدخول للسوق العراقية والزمها باعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية. وجاء البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المنظمة والمسؤولة عن عمل القطاع المصرفي في تعليماته العدد (9/12) والمؤرخة في 2016/1/4 ليؤكد ذلك القرار من خلال الزام المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتبني معايير IFRS. غير ان إنجاح قرار التبني في البيئة العراقية كغيرها من الدول يحتاج الى تهيئة مناسبة بما يوفر فرصة للوقوف على ابرز التحديات التي تواجه هذا القرار، والتي يبرز التعليم المحاسبي من أهمها، حيث أشار البنك المركزي العراقي الى ضرورة إعادة النظر بالمناهج الاكاديمية والتأكيد على تعديل مناهج الاقسام المحاسبية و تأهيل الأساتذة الجامعيين بما يضمن استجابة مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، وكليات الادارة والاقتصاد بشكل خاص، لتلبية وتهيئة الأدوات الضرورية لتأهيل مخرجات التعليم المحاسبي بحيث تصبح قادرة على فهم وتطبيق هذه المعايير تطبيقاً صحيحاً ينعكس بشكل مباشر على جودة التقارير المالية. ولتحقيق ذلك قُسم البحث الى أربعة مباحث:

المبحث الاول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

المبحث الثالث: التعليم المحاسبي

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة

2. منهجية الدراسة

1.2. مشكلة الدراسة:

وبناء على ما تم إستعراضه في المقدمة وبالإضافة الى مراجعة أكدت العديد من الدراسات المحاسبية على وجود فجوة بين واقع التعليم المحاسبي ومتطلبات بيئة العمل المحلية والدولية إذ أشار كل من في البيئة العراقية بشكل عام (مثل المعاضيدي وآخرون، 2005 ; الجليلي وذنون، 2010 ; الباشا، 2016 ; كحيط وأحمد، 2016) على وجود هذه الفجوة في البيئة التعليمية العراقية بشكل عام، وإقليم كوردستان بشكل خاص ويؤكد (مثل جبار، 2015 ; الكواشي، 2017 ; محمد صالح وعبدالله، 2018 ; محمد وآخرون، 2019) على وجود الفجوة في إقليم كوردستان تحديداً، حيث أكدت هذه الدراسات مجتمعة على وجود فجوة بين واقع التعليم المحاسبي ومتطلبات بيئة العمل المحلية والدولية على حد سواء، مما إستلزم معيشتلزم الحاجة الى إعادة دراسة وتقييم واقع وقدرة التعليم المحاسبي في جامعات الاقليم الحكومية والخاصة للوقوف على مدى تلبيته لمتطلبات نجاح قرار تبني معايير IFRS خاصة في ظل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المحاسبية للعمل على تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات وإحتياجات

5.2. دراسات سابقة:

1.5.2. دراسات سابقة في البيئة العراقية:

إنقسمت الدراسات في هذا المجال الى نوعين ركز الاول منها على دراسة وتقييم واقع التعليم المحاسبي في العراق واسعراض أساليب تطويره مثل دراسة (المعاضيدي وآخرون، 2005) حيث اعتمدت هذه الدراسة على اعداد إستبانة لتقييم التعليم المحاسبي وزعت على عينة من المحاسبين والمدققين العاملين في الوحدات الاقتصادية والخدمية في مدينة الموصل سنة 2005 . وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أبرزها أن التعليم المحاسبي في العراق يفتقر إلى حلقة مفقودة تمثل عنصر الربط بين الواقع العملي والجانب الأكاديمي النظري. أما النوع الثاني من الدراسات فقد ركز على معايير التعليم المحاسبي الدولية من خلال دراسة مدى إعتماها في اعداد وتصميم المناهج الدراسية سواء للتعليم المحاسبي الجامعي أو المهني. ومن بين هذه الدراسات دراسة (الجليلي وذنون، 2010) التي هدفت إلى تطوير مناهج التعليم المحاسبي للدراسات الأولية وتحديثها لتتلاءم مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية. غير أن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن مناهج التعليم المحاسبي واحدة من البرامج التعليمية التي يجب تطويرها وعلى نحو مستمر حتى تستطيع التعامل مباشرة مع تقانات ومهارات المحاسبة الجديدة. وفي نفس السياق جاءت دراسة (الباشا، 2016) لتأكيد إمكانية الاستفادة من معايير التعليم المحاسبي الدولية في رفع مستوى التعليم المحاسبي في العراق والذي ينعكس بدوره على الارتقاء بمستوى مخرجات عملية التعليم المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة مجالات لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. وبعبارة أخرى فإن التعليم المحاسبي الجيد يجب أن يؤدي في النهاية إلى إخراج محاسب مؤهل أكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل. وأظهرت دراسة (كحيط وأحمد، 2016) نتائج مشابهة عند دراسة عينة من التدريسيين في مؤسسات التعليم العالي في العراق بالاختصاصات المحاسبية. حيث أظهرت الدراسة أن المناهج الدراسية المحاسبية الحالية في الجامعات العراقية لا تحتوي على المعرفة المهنية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين. واوزت الدراسة أسباب ذلك إلى عدم تبني معايير تعليم محاسبي محددة عند تصميم واعداد هذه المناهج مشيرة إلى إمكانية إعتما معايير التعليم المحاسبي الدولية لهذا الغرض.

وفي إقليم كردستان العراق بشكل خاص، جاءت كل من دراسة (صالح وعبدالله، 2018) و دراسة (محمد وآخرون، 2019) لتقييم واقع التعليم المحاسبي في الاقليم واستعراض أهم التحديات التي تواجهه للاستجابة لمتطلبات سوق العمل. وأكدت كلا الدراستين على أن واقع التعليم المحاسبي الحالي في الجامعات الحكومية والأهلية في الاقليم لايلبي المتطلبات الحالية لسوق العمل. كما أظهرتا أهمية تهيئة ظروف

مناسبة لتأهيل الكوادر العلمية وإجراء التغيرات اللازمة في المناهج الدراسية ويجاد التمويل الكافي لتوافر المصادر والكتب العلمية المتخصصة. أما فيما يتعلق بمعايير التعليم المحاسبي الدولية فقد أكدت كل من دراسة (جبار، 2015) و دراسة (الكواشي، 2017) على أهمية الاستفادة من معايير التعليم المحاسبي الدولية عند وضع مناهج التعليم المحاسبي في الأقسام المحاسبية في جامعات الإقليم بما يحقق الاستجابة للاحتياجات المطلوبة منه في ظل التطورات العديدة والسريعة في شتى مجالات الحياة، ومن ثم البحث عن مجالات التطوير فيه من أجل تضيق الفجوة بين مستوى الأداء الفعلي لمخرجات التعليم المحاسبي وبين الأداء المطلوب لمقابلة احتياجات سوق العمل. كما أظهرت الدراستين أن التعليم المحاسبي مازال تقليدياً حيث لا تزال الطريقة التقليدية للتدريس المحاسبي في الجامعات العراقية بشكل عام والاقليم بشكل خاص هي الشائعة، إذ تدرس الموضوعات المحاسبية كالمحاسبة والتدقيق والضرائب والنظم وغيرها دون ترابط فيما بينها ، وأن الأسلوب التقليدي المتبع حالياً في الجامعات لا يؤهل مخرجات التعليم المحاسبي لتلبية متطلبات بيئة العمل سواء المحلية أو الدولية .

2.5.2. دراسات سابقة في الدول العربية:

وفي هذا المجال جاءت دراسة (قطناني وعويس، 2009) لتقييم مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل حيث اكدت نتائج هذه الدراسة أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة في الجامعات العمانية من وجهة نظر عينة الدراسة كافية بشكل عام لتزويد الخريجين بحوالي (80 %) من المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل المحلي. وفي نفس السياق جاءت دراسات كل من (صيام، 2012; Al Hayek & Al Khasaneh, 2012) و (زريقات والعزام، 2014; التائب، 2014) لتقييم واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية والتي أظهرت نتائج مخالفة من حيث الاستجابة لمتطلبات سوق العمل حيث أكدت هذه الدراسات على أن أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية لديهم قناعة كبيرة بأهمية استخدام التعليم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي ، إلا أن الاستخدام الفعلي للتعليم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي لا يزال محدوداً لوجود عدد من المحددات والمعوقات التي ترتبط بهم وبالطلبة وبالإمكانات الفنية والمادية المتاحة للاستخدام الكفوء والفعال لوسائل التكنولوجيا الحديثة. كما أظهرت النتائج أنه وعلى الرغم من أن برنامج التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية يقدم كلا من المهارات الفكرية والمهارات التقنية والوظيفية غير أنه يفتقر إلى كل من المهارات الشخصية، ومهارات التواصل، والمهارات التنظيمية والإدارية وبشكل يشير إلى وجود ضعف في مخرجات هذا البرنامج بشكل عام والعاملين في القطاع المصرفي بشكل خاص بما يمكن أن ينعكس أثره سلباً على الالتزام بمتطلبات معايير

التحديات التي يواجهها تدريسي المحاسبة بعد تبني هذه المعايير. وأظهرت النتائج أن أساتذة المحاسبة بحاجة إلى تعزيز مشاركتهم في الانتقال من النهج القائم على القواعد المحددة في التدريس الى النهج الذي يشجع ويحفز على بناء قاعدة معرفية لدى الطالب تساعده على القيام بالحكم الشخصي وهي من اهم المهارات التي يتطلبها تبني معايير IFRS. ولتحقيق هذا الهدف فانه ينبغي للهيئات والمؤسسات التعليمية الوطنية أن تستخدم موارد التعليم والبحث التربوي وأنشطة التطوير المهني المستمرة لإثراء تجربة التعلم لدى كل من المدرسين والطلاب على حد سواء. وفيما يتعلق بالدول النامية فقد القت دراسة (Romanus & Aroosheghe, 2014) الضوء على مراحل تطور التعليم المحاسبي في نيجيريا والتحديات التي تواجهه. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى تشجيع وتعزيز اعتماد تقنيات حديثة للمحاسبة في نيجيريا. الى جانب ضرورة إجراء التحسين أو التحديث أو التعديل المستمر للاستجابة للمتطلبات المعاصرة بما يؤهل مخرجات التعليم المحاسبي لتلبية إحتياجات سوق العمل.

6.2. أهمية الدراسة واختلافها عن الدراسات السابقة:

وبناء على ماسبق عرضه في الدراسات السابقة يمكن تحديد أهمية الدراسة الحالية من خلال:

المستوى الأكاديمي حيث تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية التعليم المحاسبي كونه يعتبر النواة الأساسية لتأهيل و تخريج المحاسبين ذوي الكفاءات العالية الذين سوف يكون لديهم القابليات والقدرات المحاسبية على تطوير أنفسهم بشكل مستمر لمواكبة التغيرات و التطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر على مهنة المحاسبة. وفي ضوء إجماع الدراسات السابقة على قصور التعليم المحاسبي الجامعي الحالي في الدول العربية والاجنبية بشكل عام (راجع على سبيل المثال دراسات الشميلة والطربي، 2013 ؛ بوعزيرة وندار، 2017؛ Romanus & Aroosheghe, 2014) وفي العراق بشكل خاص (راجع على سبيل المثال دراسات لباشا ، 2016 ؛ الكواشي ، 2017 ؛ صالح وعبدالله ، 2018 ؛ محمد واخرون، 2019). تحاول الدراسة الحالية التركيز على جميع عناصر متطلبات العملية التعليمية من خلال استهداف مناهج ومفردات التعليم المحاسبي، بالإضافة الى الاساليب التعليمية المعتمدة في القاعات الدراسية، واخيرا تطوير الأكاديميين العاملين في الاقسام المحاسبة مع التركيز على أهمية استخدام التقنيات الألكترونية كأحد الأساليب الحديثة في تطوير التعليم المحاسبي مع اعتماد معايير التعليم المحاسبي الدولية كمتطلب ضروري في رفع كفاءة مدخلات العملية التعليمية.

اما على **المستوى العملي والميداني** فإن الدراسة الحالية سوف تتيح الفرصة لمؤسسات التعليم العالي في جامعات العراق بشكل عام وجامعات الاقليم بشكل خاص للتعرف على أوجه الضعف واستقراء الواقع الحالي للتعليم المحاسبي الجامعي وإظهار المتطلبات الضرورية

التعليم المحاسبي الدولية. وفي ليبيا جاءت دراسة (الشميلة والطربي، 2013) و دراسة (الصقع ، 2014) لتأكيد أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل. وفي الجزائر جاءت دراسة (بوعزيرة وندار، 2017) لتقييم واقع التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر ومدى إستجابته للتطورات الدولية في بيئة العمل المعاصرة والتي كان من أهمها توجه الجزائر نحو تبني وتطبيق معايير IFRS. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر لا يستطيع تزويد الطلبة بالمهارات والكفاءات اللازمة لدخول بيئة العمل دون أن تواجههم أي مشاكل، وذلك لإقتصاره على الجوانب النظرية وافتقاره للتدريب الميداني الذي يعمل على تزويد الطالب بمختلف المهارات والخبرات الكافية للوفاء بمتطلبات سوق العمل. هذا إلى جانب عدم وجود برنامج محاسبي يضمن التدريب الجيد للطلاب بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمؤسسات الاقتصادية وخلصت الدراسة الى أن واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية لا يلبي المتطلبات والاحتياجات اللازمة لتطبيق معايير IFRS. وفي نفس السياق جاءت دراسة (Albader,2015) لتقييم آثار تبني معايير IFRS على التعليم المحاسبي في المملكة العربية السعودية. إذ تناولت الدراسة توضيحا لطريقة دمج هذه المعايير في المناهج الدراسية في الاقسام المحاسبية. وأظهرت النتائج بأن هناك حاجة لتدريب الأكاديميين في المملكة لإعدادهم لإدخال هذه المعايير في المناهج الدراسية. بالإضافة إلى الإشارة إلى بعض التحديات مثل العوامل المتعلقة باللغة، لا سيما في ترجمة هذه المعايير والقدرات اللغوية المتعلقة بالأكاديميين والطلاب، على أنها من ضمن اهم العقبات التي يجب اخذها بنظر الاعتبار في تدريس معايير (IFRS) في جامعات المملكة.

3.5.2. دراسات سابقة في دول أجنبية:

وجاءت كل من دراسة (Tarasyuk & Aksyutenko, 2011) ودراسة (Vysotskaya & Prokofieva,2013) لتأكيد ضرورة إصلاح التعليم المحاسبي في ظل التحول في النظام الاقتصادي الروسي الذي تطلب معه خصخصة العديد من القطاعات وتطوير كيانات الأعمال الخاصة والاستثمار الأجنبي. وما ترتب على هذه الاصلاحات من تغيرات في مجال المحاسبة، كان من بين اهمها اعتماد معايير IFRS في نظامها المحاسبي ، وما ترتب على قرار التبني من تغيرات في التعليم المحاسبي بما في ذلك الإصلاحات التي تم اقتراحها على المناهج التعليمية . اقتراح التدريب المستمر على معايير الإبلاغ المالي لحل المشاكل القائمة في مجال التعليم المحاسبي وكذلك تعزيز التنمية المهنية ، وتشجيع تنمية الموارد التعليمية من اجل تحسين جودة مخرجات التعليم المحاسبي وبما يتناسب واحتياجات سوق العمل من التعليم المحاسبي. وفي أستراليا جاءت دراسة (Jackling, et. al, 2012) و دراسة (Jackling, et. al, 2013) للتركيز على الآثار المترتبة لتبني معايير IFRS على التعليم المحاسبي. كما وتناولت أهم

أساسية تتمثل في الأتي (ملبجي ، 2014 ، 4) و (Alon & Dwyer,2016,2):

1.2.3. التقارب (Convergence):

ويقصد به تحقيق التقارب أو التوافق ما بين المعايير المحاسبية المحلية ومعايير IFRS سواء في المصطلحات أو بطرق القياس أو الافصاح بالشكل الذي يمكن من إعداد التقارير المالية التي يمكن مقارنتها مع التقارير المالية المعدة باستخدام المعايير الدولية، وعتبر أستراليا من بين الدول التي تبنت هذه الاستراتيجية (يوسف، 2013، 11).

2.2.3. التبني الجزئي (Partial Adoption):

وفقا لهذا الأسلوب يمكن تبني معايير IFRS كنقطة بداية لتطبيق المعايير الدولية ثم القيام بالتغيرات اللازمة خلال التطبيق (ثابت وإبراهيم، 2016، 114) ، أي بمعنى تبني المعايير في بعض القطاعات مع مراعاة ظروف الدولة او البيئة لمحلية السائدة للتكيف مع معايير IFRS، ومن بين الدول التي تبنت هذه الاستراتيجية: أذربيجان، عمان، الإمارات العربية المتحدة، والصين (Holloway, 2011, Ramanna and, 16-17; Tan and Ratnam, Sletten, 2009; 9, 2013, 2009).

3.2.3. التبني الكامل (Full Adoption):

وفقا لهذه الاستراتيجية يتم تبني معايير IFRS في كل القطاعات بشكل كامل دون إجراء أي تعديل عليها (صفوت، 2017، 55)، ويتطلب هذا النوع من التبني أن تحل هذه المعايير محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية في البلد المتبني كأساس لأعداد وعرض البيانات المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية للبلد المعني (يعقوب و جاسم ، 2018 ، 212).

3.3. نظريات تبني معايير IFRS:

1.3.3. نظرية التحديث Modernization Theory:

يرى مؤيدوا هذه النظرية أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد تعتبر شروط ضروريا للنمو بشكل عام. لذلك ، غالباً ما تتضمن التغييرات الهيكلية البنى التحتية خاصة المتعلقة بالمهارات، والتي قد تشمل تطبيق أنظمة محاسبة تتميز بالإلزام من خلال تبني السلطة التشريعية لأنظمة محاسبية عالية الجودة ومحاسبة جميع الشركات الغير ملتزمة بتطبيقها (Larson and Kenny, 1996). وعليه تقوم هذه النظرية باعتماد استراتيجية تبني معايير IFRS تبنيًا كاملاً بدلاً عن المعايير المحاسبية المحلية وتسد في ذلك على فرضية اساسية تتمثل بأن اعتماد هذه المعايير يحقق مزايا لاقتصادات الدول المتبنية وأن تحقق هذه المزايا يكون مشروطاً بالتبني الكامل. غير أن معارضي هذه النظرية يرون بأن اعتماد معايير IFRS قد لا يحقق بالضرورة دائماً نفس المزايا حيث أن هذه المزايا تختلف من بلد نامٍ إلى آخر وفقاً للمتغيرات البيئية المحيطة، الى جانب استراتيجية التبني المعتمدة في

والمجالات التي يجب العمل عليها لتلبية تلك المتطلبات لمعالجة الفجوة بين الجانب الاكاديمي والواقع العلمي مع التركيز على نقطة مهمة تتعلق بانجاح قرار تبني معايير IFRS على وجه الخصوص وفي هذه الجزئية تتشابه الدراسة الحالية مع دراسات سابقة في دول عربية (مثل Albader, 2015; زريقات والعزام، 2014) ، ودراسات سابقة في دول أجنبية (مثل Vysotskaya & Prokofieva, 2012; Jackling, et. al, 2013; Albader, 2015)، ودراسة (زريقات والعزام، 2014)، من حيث عينة الدراسة الحالية التي ركزت على جامعات إقليم كردستان العراق (الحكومية والاهلية) بالاضافة الى اعتمادها على عينة اوسع شملت اكثر من 120 مستجيبا. كما تختلف عن دراسة (Vysotskaya & Prokofieva, 2012)، ودراسة (Jackling, et. al, 2013) من حيث كون الدراسة الحالية دراسة ميدانية في حين اقتصرت الدراسات السابقة على تفسير نظري للواقع بالاعتماد على النظريات المتاحة في المصادر الاكاديمية. هذا الى جانب تركيز الدراسة الحالية على التعليم المحاسبي الجامعي في حين تميزت العديد من الدراسات السابقة بالخلط ما بين التعليم المحاسبي الجامعي والمهني.

3. معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

1.3. مفهوم معايير IFRS:

المعيار بشكل عام هو ترجمة لكلمة (Standard) ويعبر من الناحية اللغوية عن نموذج الموضوع يُقام على ضوئه وزن الشيء أو طوله أو درجة جودته (عبدالقادر ، 2013 ، 62). أما من الناحية المحاسبية فهو إرشادات لقياس العمليات والاحداث التي تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي وبمقابلة مرشد للتطبيق العملي عند اعداد وعرض القوائم المالية وإيصالها إلى المستفيدين (لطفي ، 2005 ، 366). وبعبارة أدق فهو يمثل قواعد عمل توجه المحاسب في ثلاثة اتجاهات تتمثل بوصف المشكلة ، ومناقشة الأسباب أو طرق الحل للمشكلة اعتماداً على النظرية (Belkaoui, 2004, 124). أما معايير IFRS فهي أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال الافصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية (بلقاسم وعبد الصمد ، 2016 ، 4) .

2.3. استراتيجيات تبني معايير IFRS:

إن تطبيق معايير IFRS وإدخالها في حيز التنفيذ لم يكن موحداً على مستوى العالم ففي الوقت الذي تبنت فيه مجموعة من الدول هذه المعايير بدون قيد او شرط ترددت دول أخرى في قبولها مما يفسر اسباب ظهور عدة استراتيجيات للتبني تضمنت ثلاثة استراتيجيات

2- **التنمية الإقتصادية** : إن التنمية الإقتصادية بما في ذلك عولمة الاتجاهات وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، والتطورات في استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات يعتبر من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على تطوير مهام كثيرة في الدولة ومن ضمنها المحاسبة، حيث وجد العديد من الباحثين علاقة وثيقة ما بين التنمية الإقتصادية وتبني IFRS.

3- **تطور سوق رأس المال** : مما لا شك فيه بأن جودة المعلومات المحاسبية تعتبر من العوامل المهمة في الحكم على مستوى تطور وكفاءة أسواق رأس المال، حيث أن المستثمرين بحاجة دائمة إلى معلومات محاسبية محدثة لكي يكونوا قادرين على تحليل فرص الإستثمارات و تحسين الإختيارات، مما دفع بالعديد من الدول التي لديها أسواق مالية فعالة الى تبني IFRS بدلاً من المعايير المحلية .

4- **المستوى التعليمي** : إن القضايا المطروحة في IFRS ناجمة عن طروحات أكاديمية وعملية محترفة، وعليه فهي معقدة جداً وفهمها يتطلب معرفة تفصيلية ليس في المجال المحاسبي فقط ولكن في مجالات متعددة كالقانون التجاري والإدارة والمصارف ، ولذلك فإن البلدان ذات التعليم الجامعي المتطور (أكاديمياً وعملياً) تميل بشكل كبير إلى تبني IFRS .

5- **الإنتفاخ على العالم الخارجي** : إن الإنتفاخ على العالم الخارجي، وتبني البيئة الإقتصادية لسياسة السوق ستعرض أنظمة المحاسبة الى ضغوط دولية وإقليمية كبيرة في سبيل تبني أنظمة محاسبية معينة لحماية وتأمين الإستثمارات الخارجية، ولذلك فإن الدول الأكثر إنتفاخاً على العالم الخارجي تكون أكثر ميلاً لتبني IFRS مقارنة بالدول الأخرى التي لازالت تطبق اللامركزية.

6- **النظام القانوني** : اوعزت العديد من الدراسات الاختلافات ما بين المعايير المحاسبية بين الدول الى اختلافات في الانظمة القانونية مما اظهر أهمية النظام القانوني كاحد العوامل البيئية الاساسية المؤثرة في النظام المحاسبي. حيث وجد بعض الباحثين بأن الدول ذات النظام القانوني المعروف ب(Code law) أقل ميلاً لتبني معايير IFRS مقارنة بالدول ذات النظام القانوني المعروف ب (Common Law).

5.3. تبني معايير IFRS في العراق:

1.5.3. **حيثيات إتخاذ قرار التبني لمعايير IFRS** :

كانت بدايات التوجه نحو تبني معايير IFRS في العراق في العام 2003 من خلال سلطة التحالف المؤقتة التي بدأت برنامجاً لتحرير الأسعار والأسواق وماتضمنته من إصلاحات في العملة، وخفض التعريفات الجمركية على الواردات وإصلاح الضرائب لتشجيع الاستثمار الأجنبي (Yousif,2007). ولتشجيع العراق على اعتماد اقتصاد سوق أكثر انفتاحاً، عملت سلطة الائتلاف المؤقتة على تطوير التشريعات في العراق. ومن بين اهم التشريعات التي شجعت على تبني هذه المعايير القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي رقم 74 لسنة

تلك الدول والتي قد يتم الاعلان فيها رسمياً عن تبني كامل في حين أن الواقع يمثل تبنياً أسمياً وليس فعلياً (Ramanna and Sletten,2009; Clements et al, 2010).

2.3.3. **نظرية الطوارئ** Contingency theory :

يرى مؤيدوا هذه النظرية انها تدرك أهمية وتأثير العوامل البيئية في التنمية الإقتصادية. انطلاقاً من فكرة أن لكل بلد مجموعة فريدة من المتغيرات البيئية، وفي هذا المجال فقد اقترح Schweikart (1985) أن الاختلافات في البيئة الوطنية التي تمثل كلاً من الشروط الداخلية والخارجية تؤثر على احتياجاتها من المعلومات المحاسبية وتتفاعل مع تطور متطلبات النظام المحاسبي الخاصة بكل دولة. وقد حددت المتغيرات البيئية وفقاً لهذه النظرية بالمتغيرات التعليمية والاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وبناء عليه فإن التغيرات في البيئة التي تعمل بها الشركة المرتبطة مع الاختلافات في جنسية الشركة ستؤدي إلى قرارات مختلفة بالنسبة لأساليب إعداد التقرير المالي للشركة.

3.3.3. **نظرية النظام العالمي** The world system theory :

ويرى مؤيدوا هذه النظرية إنها تقدم حلولاً للدول النامية فهي تفترض "بأنه على البلدان النامية أن تغلق نفسها عن العالم وتصنع وتطور معاييرها المحاسبية بشكل مستقل من خلال توحيد شعوبها من أجل هذه المهمة العظيمة." بعبارة أخرى ان تعتمد على إستراتيجية الخصوصية في وضع المعايير المحاسبية من خلال تأييدها للحلول المتولدة داخلياً لمختلف التحديات الاقتصادية بما ينتج عنه اعتماد أنظمة محاسبية تم إنشاؤها داخلياً لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لاقتصاد كل دولة.

4.3. **العوامل المؤثرة في تبني معايير IFRS:**

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تبني IFRS ، والتي قد تؤثر على سرعة إستجابة الدول إلى تلك المعايير وكذلك قد تؤثر على كيفية تفعيل المعايير الدولية في بيئة كل دولة ، ويمكن حصر العوامل المؤثرة كالاتي، (Zehri & Abdelbaki,2013,4-5) و (Zehri & Boolaky,2004, 20) و (Chouaibi,2013,58-59) و (Ramanna & Sletten,2009,4) :

1- **الثقافة** : تعتبر الثقافة عاملاً حاسماً في إختيار طريقة تبني IFRS، حيث وجد بعض الباحثين بأن الدول الأكثر ثقافة و تطوراً أكثر ميلاً لتبني IFRS مقارنة بالدول الأقل ثقافة أو الحديثة النشوء، كما أن الدول المتأثرة بثقافات خارجية عادة ما تميل الى تقليد ثقافة تلك الدول، على سبيل مثال الدول المتأثرة بالثقافة الأنكلوسكسونية عادة ما تميل الى تبني IFRS بشكل أكبر من غيرها من الدول.

الاقتصادية، في حين تضمن الاساس الثاني تحويل ملكية عدد من المؤسسات العامة الى القطاع الخاص. وفي ظل هذه التطورات كان على المحاسبة أن تتبنى قواعد محاسبية تلي احتياجات المرحلة الجديدة خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية وعرضها.

3. تطوير السوق المالي لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية: ظهرت اهمية جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لتوفير الموارد اللازمة لدعم مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، ونظرا لكون معايير IFRS تتصف بكونها معايير محاسبية عالية الجودة بوصفها تسمح بتوفير معلومات وتقارير مالية مفهومة وأكثر مصداقية وقابلة للمقارنة تلي متطلبات مختلف المستخدمين المحليين والدوليين من المستثمرين والملاك والمقرضين الى جانب الإدارة والجهات الحكومية والضريبية، وعليه ظهرت الحاجة الملحة الى اعتماد هذه المعايير من قبل السوق المالي العراقي (النصراوي، 2017، 98).

3.5.3. التحديات التي تواجه قرار تبني معايير IFRS في العراق:

1- تكاليف إضافية لتبني معايير IFRS

تتعدد جهات النظر بخصوص ما قد تشتمل عليه قائمة هذه التكاليف، غير ان هناك اتفاق حول أنها قد تكون أعلى بالنسبة للشركات الصغيرة التي تفتقد للخبرات اللازمة للتعامل مع تعقيدات هذه المعايير. ومع إتصاف اغلب منظمات الاعمال او الشركات العاملة في العراق بانها من نوع الشركات المتوسطة والصغيرة مما يظهر أهمية اخذ هذا الاحتمال بنظر الاعتبار نتيجة زيادة الإفصاح والشفافية التي يتطلبها تطبيق هذه المعايير من جهة، الى جانب امكانية تعرضها للمنافسة من الشركات الاجنبية من جهة اخرى. كما ان تبني هذه المعايير ينتقد من قبل العديد بعدم ملائمتها للاقتصادات في الدول النامية (السويح ، 2015، 8). هذا الى جانب مشكلة أساسية تتعلق باعتبار أن الشركات ومنظمات الاعمال العاملة في العراق (المحلية والاجنبية) تتبنى حالياً نظام محاسبي مزدوج، حيث يتم تطبيق معايير (IFRS) جنباً الى جنب مع النظام المحاسبي الموحد (على اختلاف انواعه) والذي يعتبر تطبيقه مطلب ملزماً من قبل هيئة الضريبة لاجراض التحاسب الضريبي (قدوري، 2014).

2- ضعف البنية التحتية التكنولوجية

من الناحية التكنولوجية فإن العراق، يشق طريقه باتجاه النمو الاقتصادي المتكامل، ويتوقع أن يكون سوقاً جاذباً لتكنولوجيا المعلومات. فتكنولوجيا المعلومات تعتبر عنصراً مهماً في تطوير وتطبيق أنظمة محاسبية ذات جودة عالية (مثل IFRS). غير ان الواقع الحالي للبيئة التكنولوجية في العراق يؤشر مجموعة من التحديات التي لازالت تواجه البيئة العراقية كعدم اكتمال البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يسمح بوجود فرصة للتهرب الضريبي بالاعتماد على التكنولوجيا، مما يفقد العراق جانباً من إيراداته، هذا

2004 و قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 في المادة (133) الذي الزم جميع منظمات الاعمال المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية باستخدام معايير IFRS عند اعداد التقارير المالية. كما وسمح قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 المادة (42/ب) للبنوك الأجنبية الدخول للسوق العراقية والزمها باعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية. وجاء البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المنظمة والمسؤولة عن عمل القطاع المصرفي في تعليماته العدد (9/12) والمؤرخة في 2016/1/4 ليؤكد ذلك القرار من خلال الزام المصارف وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بتبني معايير IFRS. ويرى الباحثان أن قرار تبني العراق لمعايير IFRS جاء متماشياً مع نظرية التحديث (Modernization Theory) التي تقوم على افتراض أن اعتماد هذه المعايير يحقق مزايا لاقتصادات الدول المتبينة وأن تحقق هذه المزايا يكون مشروطاً بالتبني الكامل، غير ان العراق اعتمد إستراتيجية التبني الجزئي (الالزامي) في القطاع المصرفي مع ترك حرية الخيار (المرونة) لباقي القطاعات الاخرى مما من شأنه ان يعرض نجاح العملية برمتها للخطر.

2.5.3. مراحل التهيئة لاتخاذ قرار تبني معايير IFRS في

العراق:

1. إنشاء مجلس معايير المحاسبة والمراجعة العراقي : بموجب كتاب ديوان الرئاسة المنحل ذي العدد (10542) في 1988/3/22 وبناء على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية، أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق مجموعة من القواعد المحاسبة والتدقيق، لتنظم عملية المحاسبة والتدقيق في العراق. ومنذ تاريخ انشاء المجلس وحتى وقتنا الحالي قام المجلس باصدار قواعد محاسبية بلغ عددها (14) قاعدة محاسبية و(4) معايير تدقيق. واتجدد الاشارة هنا الى أن المجلس اعتمد استراتيجية التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية في صياغة القواعد المحلية، إلا أنها ومنذ إصدارها لم يتم تحديثها لتواكب التطور المستمر في إعداد هذه المعايير امما أنشأ فجوة كبيرة ما بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير العراقية (رشيد وحسين، 2002، 227).

2. إصلاحات اقتصادية: أصبحت الخصخصة من أهم المفردات المقترحة لإصلاح الوضع الاقتصادي للعراق، وذلك تزامناً مع المتغيرات الحديثة على الساحة العالمية وبشكل خاص الاقتصادي منها كالعولمة والاستثمار الاجنبي المباشر، إضافة إلى الشفافية وحوكمة الشركات. لقد تناوب موقف الحكومة العراقية السابقة (قبل أحداث 2003) بين رفض وقبول للخصخصة، حيث كانت رافضة لها قبل عام 1987، ولكن بعد حدوث عجز مالي كبير في موازنتها بسبب التدني الكبير نسبياً في مواردها النفطية (حيدر، 2009)، أصبحت عملية بيع عدد من المشروعات العامة ضرورياً لتأمين قدر مقبول من الموارد المالية، وقد ارتكزت تلك العملية على أساسين (التميمي، 2013) تضمن الاول رفع القيود عن القطاع الخاص والسماح له بمزاولة العديد من النشاطات

والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة (بوعزيرة ، ولندار ، 2017 ، 7).

2.4. عناصر وأدوات التعليم المحاسبي:

1.2.4. عناصر التعليم المحاسبي:

يعتبر التعليم المحاسبي نظاماً كاملاً وشاملاً يتكون من عناصر متماسكة مع بعضها البعض للوصول إلى الأهداف الذي أنشئ من أجلها ، وهي كالتالي:

1. مدخلات نظام التعليم المحاسبي (Inputs) : يعتبر الطلبة (المتعلم) من مدخلات هذا النظام فهم الذين يتم تجهيزهم وصقلهم لممارسة العمل المحاسبي في سوق العمل بشكل عملي (قطناني وعويس ، 2013 ، 3) .

2. العمليات التشغيلية لنظام التعليم المحاسبي (Operating Processes): وهي كل العناصر المستخدمة في نقل المعرفة والمهارات إلى الطلبة، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي توفر عدة مكونات أهمها: أساتذة التعليم الجامعي، مؤسسات التعليم المحاسبي التي توفر الكتب والدوريات الحديثة، والوسائل المادية التي تسهل وسائل وسبل التدريب والتطبيق العمل (بن عربية ، 1990 ، 65).

3. مخرجات نظام التعليم المحاسبي (Outputs) : وهم الطلبة من خريجي قسم المحاسبة الذين تم تهيئتهم بشكل أكاديمي او مهني بشرط ان يكونوا تتوافر لديهم القدرة والمهارات الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.

4. التغذية العكسية لنظام التعليم المحاسبي (Feed back) وهي عبارة عن عملية منفصلة يتم فيها قياس رد أفعال المستفيدين من النظام، ويتم ذلك من خلال مراقبة العناصر السابقة (المدخلات ، العمليات ، المخرجات) ، وتحليلها وتقييمها وتطويرها وإيجاد الانحرافات في العناصر والعمل على تصحيحها. وهي بالتالي تمثل وسيلة من وسائل الحكم على كفاءة و فاعلية النظام (قطناني وعويس ، 2013 ، 3) .

2.2.4. أدوات التعليم المحاسبي:

يوجد لنظام التعليم المحاسبي ثلاثة أدوات رئيسة والتي يركز عليها، وهي كالتالي:

1- المناهج والخطط الدراسية: تتضمن المناهج والخطط الدراسية الأجزاء الأساسية المطلوبة لإعداد محاسبين مؤهلين لمزاولة مهنة المحاسبة ، وتشتمل على مقاييس مرتبطة بالمحاسبة مثل المحاسبة المالية ، محاسبة الشركات وغيرها ، وتعتبر هذه المناهج من الناحية النظرية كافية وذلك حسب اعتقاد القائمين على إعدادها ولكن هذا لا يعني أن ليس هناك فجوة بين ما يتم تدريسه في الجامعات والواقع

الى جانب ضعف السيطرة على أمنية المعلومات وسلامتها. مع ضعف الوعي باستخدام الحاسوب والويب والبريد الإلكتروني واستخداماتها المتعددة (الفتلاوي،2013، 298).

3- ضعف التعليم المحاسبي

اظهرت العديد من الدراسات ان المرحلة الانتقالية الى تبني معايير IFRS يترتب عليها آثار مختلفة، ومن اهم هذه الآثار هو مايرتبط بالنظام التعليمي. فهناك آراء تتمحور حول ضرورة ادخال هذه المعايير ضمن المناهج والمقررات الدراسية للمواد المحاسبية (Jackling et al,2012,334). ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة المتزايدة لوجود تدريسي محاسبة مؤهلين لتحويل تركيزهم من نقل المعرفة فقط إلى تطوير المهارات والمبادئ الأكثر ملاءمة للمحاسبة المستقبلية وممارسة الأعمال. بناء على ذلك، من المحتمل أن يكون هناك طلب أكبر على تدريسي المحاسبة على مستوى العالم لتكييف تعليمهم مع نهج قائم على فهم وشرح هذه المعايير مما يستلزم ضرورة تدريبهم المسبق ليكونوا قادرين على نقل هذه المعرفة الى طلبتهم في هذا المجال (Bradbury and Schroder,2012)، خاصة في ظل سرعة وتيرة التعديلات على هذه المعايير والتي تتم بشكل متقارب ومتسارع مما يزيد من صعوبة استيعابها في المناهج الدراسية خاصة في ظل وجود تعديلات باثر رجعي (الجعارات، 2016، 21) . غير أن مشكلة اللغة تقف كعائق مهم بهذا الخصوص باعتبارها عامل مهما كما اشار الى ذلك كل من باسكرفيل وإيفانز (2011)، وزيف (2007). فاللغة المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية هي اللغة الإنجليزية، مما يترتب عليه مجموعة من التحديات سواء في العمل والفهم والادراك لتطبيق هذه المعايير الى جانب العملية التعليمية للبلدان التي تعتبر اللغة الانجليزية ليست لغتها الام. اذا أن المناقشات حول المعنى اللغوي واختلافه سوق تحدث دائماً مشكلة او حتى خلا عند تطبيق الحكم المحاسبي (Jackling et al,2012,338).

4. التعليم المحاسبي

1.4. مفهوم التعليم المحاسبي:

أن التعليم المحاسبي يمثل حجر الزاوية لنجاح مهنة المحاسبة، والغرض من ذلك هو إعطاء الطلاب المهارات والمعارف والخبرات لتمكينهم من مزاولة المهنة بكفاءة، فضلاً عن إسهامه في إعداد وتجهيز الطلاب في مجال محاسبة الإدارات لتكون قادرة على التعامل مع التطورات الجارية في مختلف المجالات ومواكبة التطورات الحديثة. وعليه يعرف التعليم المحاسبي الجامعي بأنه عبارة عن عملية منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات، وتهدف هذه العملية الى تزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وإكسابه القدرات والمهارات العلمية

والتكنولوجيا، ويبدو ذلك جلياً في وجود فجوة واضحة ما بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم المحاسبي (كحيط واحد ، 2016 ، 363). ففي العام 2008 اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً لإنشاء مناهج محاسبية موحدة تم البدء بتطبيقه في عام 2010. ويكون منهج التعليم المحاسبي الموحد موزعاً على أربع سنوات ويتطلب مقررات محددة لا يمكن دونها الحصول على درجة جامعية. وهذا يعني أن أي درجة تتطلب من الطلاب أن يدرسوا (8 أو 9) مقررات في السنة. ويتم تدريس كل مقرر خلال سنة أكاديمية كاملة أي خلال فصلين. وعليه يبلغ عدد المقررات التي يتطلبها هذا المنهج 33 مقررًا (جبار، 2015، 22). والجدير بالذكر أن هذا المنهج لازال سارياً الى فترة اعداد الدراسة الحالية مع بعض التعديلات التي يرى الباحثان أنها مربكة للعملية التعليمية أكثر منها نافعة.

2.4.4. أساليب وادوات التدريس المحاسبي:

على الرغم من وجود اساتذة على مستوى علمي وتعليمي عالي في الجامعات العراقية بشكل عام والاقليم بشكل خاص الا انه تبقى هناك حاجة ماسة الى تبادل خبرات مع دول العالم على مختلف ثقافاتهم سواء كان ذلك من خلال المؤتمرات العلمية أو الندوات المحاسبية، ناهيك عن مشاركة اساتذة المحاسبة العراقيين بدورات تدريبية وتأهيلية داخل العراق، على ان يكون الهدف الأساسي من هذه الدورات هو الارتقاء بالمستوى التعليمي للكوادر التدريسية، أما بالنسبة لعملية تقييم أعضاء الهيئة التدريسية من خلال البرامج التي تم اعدادها من قبل قسم ضمان الجودة في السنوات الاخيرة، فإن معظم هذه البرامج تعاني من ضعف واضح (الباشا، 2016، 15). ويعتبر التعليم المحاسبي الالكتروني نقطة البداية سواء للكوادر التدريسية لتشجيع تعاملها مع تكنولوجيا المعلومات وكذلك لتأهيل مخرجات لديها القدرة على مواصلة التعلم لتطوير مهاراتها ومواجهة المتغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تنمية روح البحث لديه وإكسابه قوة الترجيح والاستمرار في التقدم (مدوخ ، 2014 ، 51).

3.4.4. التدريب المحاسبي:

إن عملية التدريب المحاسبي تتضمن محورين أساسيين هما: الاول ويتضمن تدريب هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية. وذلك قد يشمل تدريباً علمياً من خلال ورشات عمل محلية أو دولية على فهم مناهج ومفردات دراسية معينة أو تطوير لقدراتهم البحثية أو تطوير لمهارات استخدام وسائل التدريس الالكترونية (الصائغ ، 2010 ، 169). أما المحور الثاني فيتعلق بتدريب مخرجات العملية التعليمية (الطلاب) سواء خلال فترة الدراسة أو ما بعد التخرج من الجامعة. غير ان هذا النوع من التدريب يواجه تحديات تتعلق بالوضع الأمني الذي يعيشه العراق من حيث كونه بحاجة الى كوادر تدريسية تتابع عملية التزام الطلاب بالتدريب وتقييم مدى استفادة الطالب منه. هذا مع إشارة مهمة الى أن عملية المتابعة من قبل الكادر التدريسي لا يقابلها أي مردود

العملي، ولذلك يجب تطوير تلك المناهج وإجراء التعديلات عليها باستمرار (بوعزيرة ولندار ، 2017 ، 9).

2- **الهيئات التدريسية:** من المتعارف عليه أنه توجد علاقة طردية بين كفاءة ونوعية الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي، فكلما كان المدرس يمتلك المعرفة العلمية والتأهيل والخبرة العملية كلما كان أكثر قدرة على إعطاء المادة بصورتها النموذجية، لما لذلك من أثر واضح في زيادة قدرته على شرح القضايا والتأكد من وصول المهارات والمعرفة اللازمة للطلبة (الصائغ ، 2010 ، 168).

3- **البيئات التعليمية:** تعتبر البيئات التعليمية أحد أدوات التعليم المحاسبي في الجامعات والكليات، وتتمثل بالظروف الخارجية التي قد تؤثر على العملية التعليمية، فهي تعتبر المحيط الذي تتم من خلاله العملية التعليمية، وتعتبر هذه الظروف مختلفة باختلاف جوانبها فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية (بوعزيرة ولندار ، 2017 ، 9).

3.4. مداخل التعليم المحاسبي:

إن المحاسبة كاحد العلوم الاجتماعية تتطور مع التطورات التي تحصل في البيئة المحيطة (الشيرازي ، 1990 : 12). وإن هذا التطور في المحاسبة يتطلب تطوير التعليم المحاسبي الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى طرح مخرجات محاسبية قادرة على مواجهة متطلبات واحتياجات بيئة العمل المحاسبي، وبصورة عامة هناك مدخلين للتعليم المحاسبي وهما كالاتي (الحبيطي ، 2003 : 4):

1- **المدخل التقليدي للتعليم المحاسبي:** يركز هذا المدخل على المسائل الفنية للمحاسبة واجتياز الطالب الامتحانات والتأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة. ويقوم على أساس تعليم الطالب التلقين، بالإضافة إلى عدم أهتمامه بالجانب العملي وتكنولوجيا المعلومات حسب ما مطلوب، مع عدم الاهتمام بمسائل الاتصال والعلاقات والمهارات الفردية للطلاب.

2- **المدخل الحديث للتعليم المحاسبي:** يركز هذا المدخل على بيئة الأعمال وتناول قضايا محاسبية عامة وكذلك على التعليم والتعلم الذاتي والإبداع المهني والتأكيد على المسائل المعقدة التي قد تواجه التطبيقات العملية فضلاً عن الاهتمام بالجانب النظري وتكنولوجيا المعلومات مع الاهتمام بمسائل الاتصال والعلاقات والمهارات الفردية للطلاب فضلاً عن السعي نحو تحقيق التكامل بين فروع المحاسبة المختلفة والمناهج أو المقررات التعليمية.

4.4. واقع التعليم المحاسبي الجامعي في العراق:

1.4.4. المناهج والمقررات الدراسية:

ارجعت بعض الدراسات أسباب ضعف مهنة المحاسبة في العراق إلى القصور الواضح في مناهج التعليم المحاسبي، باعتبارها مناهج وأنظمة تعليمية دراسية تأخرت عن مواكبة التطورات الهائلة في مجالات العلم

الاختصاص المحاسبي من الأكاديميين أو أعضاء الهيئة التدريسية لقسامي المحاسبة والمالية من كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات/المؤسسات التعليمية الحكومية والاهلية العاملة في الاقليم للعام الدراسي 2019-2020. حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الموزعة (149) إستمارة بواقع (115425) إستمارة للجامعات/المؤسسات التعليمية الحكومية و (3424) إستمارة للجامعات/المؤسسات التعليمية الاهلية، في حين بلغ عدد الاستثمارات المسترجعة (121) إستمارة بواقع (91400) إستمارة للجامعات/المؤسسات التعليمية الحكومية و (3024) إستمارة للجامعات/المؤسسات التعليمية الاهلية، وتجدر الاشارة الى أنه تم إستبعاد (5) استمارة بسبب اختيار المستجيب لأكثر من إجابة لفقرة واحدة .

4.1.5. 1. أنموذج ومتغيرات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، ويوضح الشكل (1-1) (1) أنموذج الدراسة.

1. المتغير المعتمد :

تمثل متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي المتغير المعتمد لهذه الدراسة. وقد تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على صياغة مجموعة من الاسئلة وتقسيمها في ثلاثة محاور أساسية تم تخصيص المحور الاول (M1) للمقررات والمناهج الدراسية، أما المحور الثاني (M2) فتم تخصيصه لقياس كفاءة أعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية من خلال التركيز على أساليب التدريس المتبعة للمواد المحاسبية. واخيرا المحور الثالث (M3) والذي ركز على تدريب هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية واكسابهم المهارات اللازمة لتدريس معايير IFRS. ولاستخدام كل محور بشكل منفصل تم اخذ الوسط الحسابي للقيم الناتجة عن الاسئلة المكونة لكل محور على حده. ثم بعد ذلك تم عمل مقياس موحد (Aggregate Measure) لقياس هذا المتغير من خلال اخذ الوسط الحسابي للقيم الناتجة عن المتوسط الحسابي لكل محور من المحاور الثلاثة والذي أخذ الرمز (MM).

2. المتغير المستقل:

يعد قرار تبني معايير IFRS المتغير المستقل لهذه الدراسة. وقد تم صياغة مجموعة من الاسئلة ضمن الاستبيان لقياس هذا المتغير تضمنت (11) سؤال (Q21-Q31) والتي تهدف الى بيان دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في تهيئة مخرجات التعليم المحاسبي لانجاح قرار تبني معايير IFRS المتخذ من الجهات التشريعية المختصة. وتم اعتماد هذا المتغير لاختبار الفرض الاول. واخذ هذا المتغير الرمز (IFRS).

مادي. مما ترتب عليه الاستغناء عن التدريب الصيفي والاستعاضة عنه بمادة التطبيقات المحاسبية. وبذلك فان الحصول على التدريب أصبح مقتصرًا على الطلبة الحاصلين على شهادات مهنية في المحاسبة مثل شهادة المعهد العربي أو المعهد العالي للدراسات المحاسبية، لان حصولهم على الشهادة المهنية مرهون بحصولهم على تدريب محاسبي لعدد من الساعات نصت عليه تعليمات تلك المعاهد وفي اماكن متخصصة في العمل المحاسبي مثل مكاتب التدقيق او ديوان الرقابة المالية (الباشا، 2016).

5. الجانب التطبيقي للدراسة

1.5. أسلوب جمع البيانات:

أعتمد الباحثان على جمع البيانات من مصادرها الأولية وعليه فقد تم تصميم استمارة استبيان ويوضح ملحق (1) تفاصيل الاستمارة.

1.1.5. 1. تفريغ ومعالجة الاستبيان:

باستخدام نظام التحليل الاحصائي (Statistical Analysis System) المعروف باسم SAS تم تحليل بيانات المستجيبين في الاستبانة. وقد تم استعمال سلم ليكارت الخماسي في هذه الدراسة للخيارات المتاحة في الأجوبة المخصصة للاسئلة (Q1- Q20) والمتمثلة في (اتفق تماما: 5، اتفق: 4، محايد: 3، لااتفق: 2، لااتفق تماما: 1)، في حين تم اعتماد الاجابة ب (نعم) أو (لا) على الاسئلة (Q21-Q31) وذلك وفقا لطبيعة المتغيرات المعتمدة في الدراسة الحالية.

2.1.5. إختبار صدق وثبات الاستبيان:

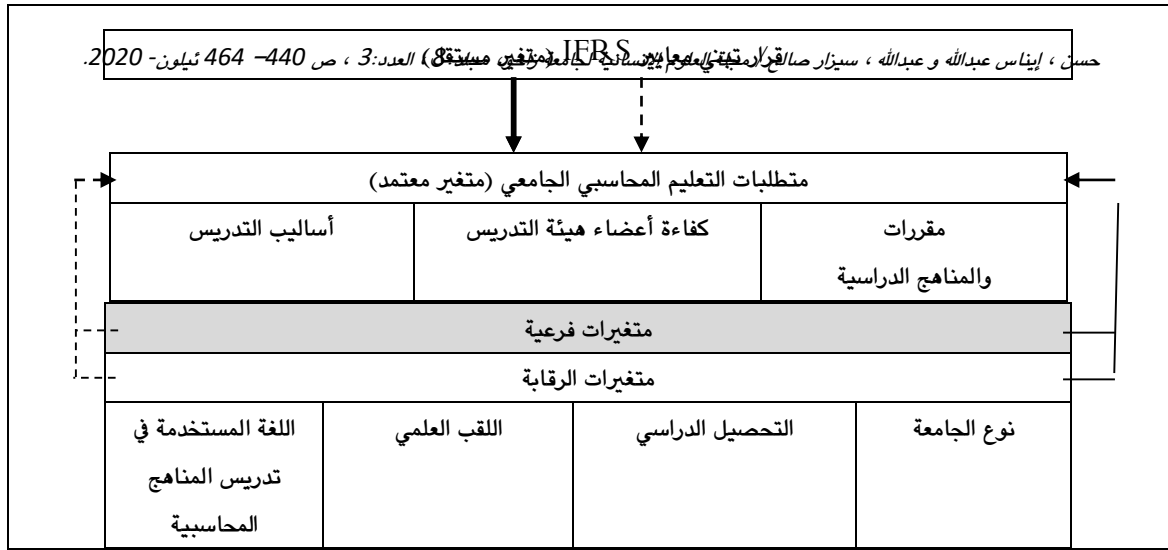
تم عرض الاستبانة بشكلها الاول على مجموعة من الاساتذة المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والاحصاء بلغ عددهم (7) وبلاستفادة من آرائهم تم تعديل بعض فقرات وأسئلة الاستبانة وذلك للتأكد من الصدق الظاهري ومما يزيد من درجة مصداقيتها، يوضح أسماء السادة المحكمين في ملحق (1). كما تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي بلغ (0.921) وهي قيمة قريبة من (1). وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا (60%) فأكثر وهذا يعني أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة مقبول.

3.1.5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء الهيئة التدريسية الذين يمارسون مهنة التدريس الجامعي في كليات الادارة والاقتصاد أو الكليات المقابلة لها في إقليم كردستان العراق. وبغرض إمكانية تعميم النتائج على جامعات الاقليم فقد تم توزيع الاستبانة على جميع حاملي شهادة في

الارتباط _____
التأثير -----

الشكل (1-1)
أنموذج الدراسة



الشكل من إعداد الباحثان

3. متغيرات الرقابة:

تضمنت الدراسة مجموعة من متغيرات الرقابة والتي تضمنت متغيرات وصفية تم تحويلها الى متغيرات رقمية وضمت هذه المتغيرات كل من نوع الجامعة/المؤسسة التعليمية (University) حيث أخذ قيمة الواحد أو الصفر (1 في حالة كون الجامعة/المؤسسة التعليمية حكومية ، 0 في حالة كون الجامعة/المؤسسة التعليمية أهلية). التحصيل العلمي (Academic) وهو متغير وصفي من نوع (Categorical Variable) ثلاثي القيمة حيث أخذ قيمة (1 في حالة كون المستجيب حاصل على شهادة الماجستير ، 2 في حالة كون المستجيب حاصل على شهادة الدكتوراه، 3 في حالة كون المستجيب حاصل على شهادة المحاسب القانوني). اللقب العلمي (Position) وهو رباعي القيمة حيث أخذ قيمة (1 في حالة كون المستجيب بدون لقب ، 2 في حالة كون المستجيب يحمل لقب مدرس، 3 في حالة كون المستجيب يحمل لقب أستاذ مساعد). اللغة المعتمدة في تدريس منهج ومقررات المادة المحاسبية (Language) وهو متغير ثلاثي القيمة حيث أخذ هذا المتغير قيمة (0 في حالة كون المستجيب يستخدم اللغة العربية ، 1 في حالة كون المستجيب يستخدم اللغة الانكليزية ، 2 في حالة كون المستجيب يستخدم اللغة الكردية).

4. متغيرات فرعية:

يعتبر متغير التفاعل (Interaction Term) من المتغيرات الفرعية للدراسة وتم الحصول على هذا المتغير من خلال ضرب القيم الناتجة من المتغير المستقل IFRS (قرار تبني معايير IFRS) في القيم الناتجة من المتغير (نوع الجامعة/المؤسسة التعليمية) وذلك لاختبار الفرض الثاني، واخذ هذا المتغير الرمز (IFRSUNI).

2.5. عرض وتحليل أولي لبيانات الدراسة:

1.2.5. وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجامعة: يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة من العاملين في الجامعات/المؤسسات التعليمية الحكومية تحتل أكبر نسبة %75.21 ، ثم تليها نسبة أفراد العينة من العاملين في الجامعات/المؤسسات التعليمية الاهلية والتي بلغت نسبة %31.40. وتعتبر هذه النتائج منتطقية حيث أن نسبة الاكاديميين العاملين في القطاع الاهلي على الملأك الدائم قليلة مقارنة بهم في القطاع الحكومي، مما يبرر عمل العديد من أعضاء الهيئة التدريسية للجامعات الحكومية في الجامعات الاهلية لتغطية العجز الواضح في القطاع التعليمي الاهلي. توزيع عينة الدراسة حسب اللقب العلمي: يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة تحمل مختلف الدرجات العلمية، ماجستير، دكتوراه، ومحاسب قانوني، لكن شهادة ماجستير تحتل أكبر نسبة %83.47 ، ثم تليها باقي الشهادات ، دكتوراه %13.22 و محاسب قانوني %3.31. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة: يلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة متفاوتة تبدأ من أقل من 5 سنوات إلى أكثر من 16 سنة، وتعتبر الفئة التي حصلت على أكبر نسبة %38.84 هي التي تتراوح سنوات خبرتها بين 6 و 10 سنوات، ثم تليها ممن لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة %28.93 في حين حلت بالمرتبة الاخيرة ممن لديهم خبرة أكثر من 16 سنة وبنسبة %10.74. وما يمكن ملاحظته هو تنوع سنوات الخبرة في عينة الدراسة وذلك التفاوت يمكن أن يقدم آراء مختلفة ووجهات نظر متفاوتة في الموضوع محل الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب اللغة: يتضح أن أفراد عينة الدراسة ممن يستخدمون اللغة العربية في تدريس منهج ومقررات المادة المحاسبية هم بنسبة %57.02، في حين حلت اللغة الانكليزية في المرتبة الثانية وبنسبة %40.50. وتتضح أهمية هذه النتائج في ظل إعتبار أن النسخة الاصلية لمعايير IFRS صادرة باللغة الانكليزية وقد عمدت

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مؤخرًا إلى إصدار نسخة رسمية
 مترجمة إلى اللغة العربية.

2.2.5. التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، الوسط الحسابي ، والانحرافات المعيارية:

تم استخدام التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاسئلة الاستبيان للتأكد من تشابه وتجانس

الجدول(2) وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجامعة		
النسبة	التكرار	خاصية العينة
75.21%	91	حكومي
24.79%	30	أهلي
100%	121	المجموع
توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل العلمي		
النسبة	التكرار	خاصية العينة
83.47%	101	ماجستير
13.22%	16	دكتوراه
3.31%	4	محاسب قانوني
100%	121	المجموع
توزيع عينة الدراسة حسب اللقب العلمي		
النسبة	التكرار	خاصية العينة
3.31%	4	بدون لقب
57.02%	69	مدرس مساعد
28.93%	35	مدرس
10.74%	13	أستاذ مساعد
100%	121	المجموع
توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة		
النسبة	التكرار	خاصية العينة
28.93%	35	أقل من 5 سنوات
38.84%	47	6 - 10 سنوات
21.49%	26	11 - 15 سنة
10.74%	13	16 سنة فأكثر
100%	121	المجموع
توزيع عينة الدراسة حسب اللغة		
النسبة	التكرار	خاصية العينة
57.02%	69	اللغة العربية
40.50%	49	اللغة الانكليزية
2.48%	3	اللغة الكردية
100%	121	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS.

يتضح من الجدول (3) أن الأوساط الحسابية لجميع الاسئلة المكونة لمحاوّر المتغير المعتمد (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي) هي أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) ماعدا (Q6) مما يشير إلى موافقة افراد عينة الدراسة على العبارات. كما يتبين بان الانحراف

الجدول (3): التوزيعات التكرارية والاساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي

Qs	لأتفق تماما	لأتفق	محايد	أتفق	أتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الاول: المقررات والمناهج الدراسية							
Q1	5	5	4	70	37	4.066	0.937
Q2	5	5	5	62	44	4.115	0.967
Q3	3	4	15	55	44	4.099	0.916
Q4	2	8	14	58	39	4.024	0.926
Q5	3	6	10	70	32	4.008	0.880
Q6	31	36	24	25	5	2.479	1.197
المحور الثاني: التدريس المحاسبي							
Q7	1	7	12	50	51	4.181	0.894
Q8	1	9	17	55	39	4.008	0.917
Q9	12	20	33	47	9	3.173	1.108
Q10	2	7	18	71	23	3.876	0.842
Q11	2	7	19	72	21	3.851	0.833
Q12	1	8	12	67	33	4.016	0.846
Q13	2	9	13	61	36	3.991	0.926
المحور الثالث: تدريب هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية							
Q14	2	7	8	47	57	4.239	0.931
Q15	3	6	10	60	42	4.090	0.921
Q16	5	3	10	65	38	4.057	0.933
Q17	2	5	14	73	27	3.975	0.811
Q18	4	5	19	63	30	3.909	0.930
Q19	4	5	7	77	28	3.991	0.870
Q20	6	5	6	77	27	3.942	0.942

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS.

وجود أهمية لتدريس هذه المعايير. غير ان هذه النتائج تتعارض مع ما جاء في نتائج العبارات (Q27-Q31) والتي أظهرت عدم إتفاق أفراد العينة على حضور ورشات العمل المخصصة لشرح هذه المعايير بالإضافة الى عدم وجود دور للقسم والجامعة في دعمهم وتشجيعهم على الاطلاع على هذه المعايير. وهذا إن دل على شيء فإنه يؤكد عدم وجود إتفاق بين رؤية الجامعة و رؤية كل من الهيئة التدريسية والطلاب كما أنه يؤشر نقطة مهمة تتمحور حول وجود فجوة التعليم المحاسبي حيث يترتب على سرعة وتيرة التعديلات في معايير IFRS عدم امكانية استيعابها في المناهج التدريسية خاصة عند عدم وجود استمرارية في تحديث المعلومات من خلال الاطلاع أو المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل مما يترتب عليه عدم أخذ هذه التعديلات بعين الاعتبار وتضمينها في المراجع المحاسبية التي تدرس في الجامعات، وهذا يؤدي إلى تحد آخر هو عدم وجود قبول لخريجي الجامعات للعمل مباشرة كمحاسبين في سوق العمل بسبب القناعة بعدم مواكبة العلم الذي تلقوه لما هو واجب التطبيق على ارض الواقع ، أو عدم كفايته ، وبالتالي انتهاء فترة صلاحية المحاسب قبل بدايتها .

يتضح من الجدول (4) أن هناك إتفاق بنسبة (84.30%) بين أفراد العينة على العبارة (Q21) " هناك أهمية لتدريس معايير IFRS في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها" حيث أكد 102 من أفراد العينة على وجود أهمية لتدريس معايير IFRS في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي يعملون فيها. وهذه النتيجة تتفق الى " حد ما" مع نتيجة العبارة (Q22) " هناك اقبال ورغبة لدى الطلاب في الاقسام المحاسبية للجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها لتعلم وفهم معايير IFRS" والتي إتفق (54.55%) مقابل فقط (45.45%) من افراد العينة.

مما يشير الى وجود توافق بين مايرغب به أعضاء الهيئة التدريسية وبين ما يطمح اليه الطلاب في التخصصات المحاسبية بما يعكس الادراك العالي لدى كل من الهيئة التدريسية والطلاب بمتطلبات بيئة الاعمال في الواقع العملي. وتجدر الإشارة على إتفاق غالبية أفراد العينة على كل من العبارات (Q23-Q26) حيث أكد أفراد العينة بنسبة تزيد عن (50%) على إطلاعهم على معايير IFRS، و تضمينها في المقررات الدراسية أو التنويه عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه النتائج تتفق مع ما جاء أعلاه من حيث رؤية الهيئة التدريسية والطلاب من حيث

الجدول (4): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لقرار تبني معايير (IFRS)

Qs	نعم		لا	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
Q21	102	84.30	19	15.70
Q22	66	54.55	55	45.45
Q23	62	51.24	59	48.67
Q24	72	59.50	49	40.50
Q25	94	77.69	27	22.31
Q26	79	65.29	42	34.71
Q27	36	29.75	85	70.25
Q28	21	17.36	100	82.64
Q29	31	25.62	90	74.38
Q30	26	21.49	95	78.51
Q31	41	33.88	80	66.12

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS.

3.2.5. إختبار التوزيع الطبيعي:

من الملاحظ أن عينة الدراسة بلغت (121) مستجيبا وهي أكبر من (30) مستجيب. وحسب نظرية التوزيع الطبيعي التي تفترض إقتراب جميع الأوساط الحسابية من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد عينة الدراسة (30) فردا على الأقل، وللتأكد من ذلك تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على (Kolmogorov- Smirnov) والذي يستند الى قبول الفرضية الصفرية والتي مفادها أن بيانات وحدات عينة الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا إذا كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية (0.05). حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المتصلة (Q1-Q20) أظهرت قيم إحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، أما بقية المتغيرات الوصفية (Q21-Q31) فهي متغيرات وهمية (Dummy Variable) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

4.2.5. علاقة الارتباط بين مكونات الاستبيان:

لاختبار العلاقة بين المتغير (قرار تبني معايير IFRS) و المتغير (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي) تم إجراء تحليل الارتباط بيرسون

(Pearson Correlation). يتضح من الجدول (5) وجود علاقة

ارتباط موجبة بين قرار تبني معايير IFRS و متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.970) عند مستوى الدلالة (sig) يساوي (5%)، مما يدل على أنه كلما زاد الاقبال على تبني معايير IFRS كلما ادى ذلك الى زيادة الاهتمام برفع كفاءة متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي. كما أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط (بيرسون) أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ومتغيرات الرقابة المتمثلة ب: (نوع الجامعة/المؤسسة التعليمية، التحصيل العلمي، واللغة المعتمدة في تدريس منهج ومقررات المواد المحاسبية). حيث كانت قيمة معامل الارتباط قيم موجبة تتراوح بين (0.60-0.70) وهي معنوية عند مستوى الدلالة (sig) (0.10)، (0.05)، و (0.01)، على الترتيب. مما يدل على أن الاهتمام بالاستجابة لمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ورفع كفاءتها يتأثر بنوع الجامعة/المؤسسة التعليمية سواء كان حكومي أو اهلي، بالإضافة الى التحصيل العلمي للأساتذة العاملين في تلك الجامعات والمؤسسات التعليمية، هذا الى جانب اللغة المعتمدة في تدريس منهج ومقررات المادة المحاسبية حيث أن إعتقاد اللغة الانكليزية او العربية في التدريس ينعكس بشكل إيجابي على محتوى المادة التعليمية.

الجدول (5): مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمتغيرات نموذج الدراسة

		1	2	3	4	5	6	7
MM(1)	Pearson	1						
	Sig.							
IFRS(2)	Pearson	0.970	1					
	Sig.	0.018						
University(3)	Pearson	0.664	-0.624	1				
	Sig.	0.068	0.059					
Academic (4)	Pearson	0.725	0.801	0.694	1			
	Sig.	0.024	0.017	0.036				

Position (5)	Pearson	0.658	0.600	-0.681	0.741	1	
	Sig.	0.608	<.0001	0.369	<.0001		
Experience(6)	Pearson	0.611	0.612	0.738	-0.714	1	
	Sig.	0.995	<.0001	0.357	0.001		
Language (7)	Pearson	0.711	0.913	- 0.698	0.794	-0.781	0.785
	Sig.	0.010	<.0001	<.0001	0.060	0.375	0.041

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS.

3.5. إختبار فرضيات الدراسة:

1.3.5. تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة:

1- نتائج تحليل إختبار الفرضية الاولى

تم إعتداد طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares-OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس تأثير المتغير المستقل (قرار تبني معايير IFRS) في المتغير المعتمد (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي). ويعرض الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الاولى.

يتضح من الجدول (6) أن قيمة F (15.82) عند مستوى الدلالة F. sig (<0.0001)، مما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية. كما أن القيمة التفسيرية للنموذج (R^2 Adj) بلغت (0.016). أما فيما يتعلق بتأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، فتوضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول (6) أن قيمة معامل الانحدار موجبة وبلغت (0.125)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي عند مستوى دلالة (5%) حيث بلغت قيمة (P.Value) (0.0393). وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى: هناك تأثير ذو دلالة احصائية موجبة لقرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي.

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحثان أن التوجه نحو تبني معايير IFRS أظهر ضرورة الاهتمام بتحسين التعليم المحاسبي الجامعي ليلبي إحتياجات هذه المرحلة ومتطلبات سوق العمل سواء من حيث تطوير المفردات والمقررات الدراسية، تطوير أساليب التدريس، تدريب وتأهيل

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (الفرضية الاولى)

Variable	Parameter Estimate	Std. Error	T-Value	P-value
Intercept	.1524	0.231	16.04	<.0001
IFRS	0.125	0.021	0.27	0.0393
University	0.012	0.005	.480	0.0132
Academic	0.333	0.012	1.58	0.5931
Position	-0.229	0.020	0.63	0.5455
Experience	0.149	0.009	0.90	<.0001
Language	0.023	0.041	0.63	0.0101

معامل التحديد المعدل R^2 Adj. = 0.016

قيمة اختبار (F) = 15.82

sig = F. <0.0001

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS

2- نتائج تحليل إختبار الفرضية الثانية

تم إعتداد طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares-OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس تأثير المتغير الفرعي (Interaction Term) الخاص بالتفاعل بين قيم المتغير IFRS (قرار تبني معايير IFRS) وقيم المتغير (نوع الجامعة/المؤسسة التعليمية) وذلك لاختبار الفرضية الثانية. ويعرض الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الثانية.

يتضح من الجدول (7) أن قيمة F (13.47) عند مستوى الدلالة F. sig (<0.0001), مما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية. كما أن القيمة التفسيرية للنموذج ($Adj. R^2$) ارتفعت وبلغت (0.020), مقارنة بقيمة ($Adj. R^2$) في نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الأولى والتي تبلغ (0.016) ويشير ذلك الارتفاع في قيمة ($Adj. R^2$) إلى التأثير الإيجابي لاضافة المتغير الفرعي على القيمة التفسيرية للنموذج. أما فيما يتعلق بتأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي, فتوضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول (7) استمرارية التأثير المعنوي الموجب حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.018), غير انه انخفض ليصل إلى مستوى دلالة (10%)

حيث بلغت قيمة (P. Value) (0.0535) بعد أن كان عند مستوى دلالة (5%) في الجدول (6). وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن هذه النتائج لازالت تؤكد صحة الفرضية الأولى. كما أظهر الجدول (7) استمرارية وجود تأثير معنوي موجب لنوع الجامعة/ المؤسسة التعليمية في المتغير المعتمد (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.325) عند مستوى المعنوية (10%), مما يؤكد ماتم التوصل اليه من نتائج في الجدول (6) من أن الجامعات الحكومية أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التهيئة لقرار تبني معايير IFRS. أما فيما يتعلق بنتائج المتغير الفرعي (IFRSUNI) وهو موضع الاختبار للفرضية الثانية، فقد أظهرت نتائج الجدول (7) وجود تأثير موجب للمتغير الفرعي (IFRSUNI) في المتغير المعتمد (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.077), إلا أنه تأثير غير معنوي حيث بلغت (P. Value) (0.3006). إن هذه النتائج تشير إلى رفض الفرضية الثانية: هناك إختلاف ذو دلالة إحصائية موجبة في تأثير قرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية.

الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (الفرضية الثانية)

Variable	Parameter Estimate	Std. Error	T-Value	P-value
Intercept	4.487	0.035	15.18	<.0001
IFRS	0.018	0.046	0.93	0.0535
University	0.325	0.038	0.40	0.0642
IFRSUNI	0.077	0.052	0.74	0.3006
Academic	0.094	0.041	1.40	0.4822
Position	0.029	0.073	-0.35	0.1641
Experience	0.098	0.012	0.93	0.0116
Language	0.015	0.080	0.70	0.2233

معامل التحديد المعدل $Adj. R^2 = 0.020$

قيمة اختبار (F) = 13.47

$<0.0001 = F. sig$

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SAS

الحكومية مما يبرر عمل العديد من الاكاديميين من منتسبي الجامعات الحكومية في الجامعات الاهلية لتغطية العجز الواضح في القطاع التعليمي الاهلي. وعليه فانه في ظل هذا الازدواج الحاصل أو التبادل العلمي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية من الاكاديميين يشير ايضا إلى إستخدام نفس المفردات والمقررات الدراسية إلى جانب عناصر أخرى كاللغة، وأساليب التدريس، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار تمتع الكادر التدريس بنفس عوامل التحصيل العلمي والخبرة والتدريب وبما ينعكس على مخرجات التعليم المحاسبي، على الرغم من إحتمالة توفير فرص أفضل

وفي ضوء هذه النتائج، يرى الباحثان أن التوجه نحو تبني معايير IFRS لازال يظهر ويؤكد على ضرورة الاهتمام بتحسين التعليم المحاسبي الجامعي من حيث تطوير المفردات والمقررات الدراسية، تطوير أساليب التدريس، تدريب وتأهيل الهيئة التدريسية غير أنه لم يظهر إختلافاً أو تبايناً ما بين الجامعات الحكومية والاهلية. ويجد الباحثان في هذا المجال أهمية الإشارة إلى ماتم ذكره سابقاً في وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة الحالية والتي أظهرت أن نسبة الاكاديميين العاملين في الجامعات الاهلية قليلة مقارنة بهم في الجامعات

الجامعي، خاصة مع وجود نسخ مترجمة من معايير IFRS باللغة العربية.

6- أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن هناك تأثير معنوي موجب لقرار تبني معايير IFRS في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي. وتشير هذه النتائج إلى أهمية تحقيق التكامل بين كل من المفردات والمقررات الدراسية ، تطوير أساليب التدريس، وتدريب وتأهيل الهيئة التدريسية ودورها في تحسين التعليم المحاسبي الجامعي بما ينعكس بشكل مباشر على تضيق الفجوة بين مستوى الاداء الفعلي لمخرجات التعليم المحاسبي الجامعي وبين الاداء المطلوب ليلبي متطلبات سوق العمل في ظل المتغيرات والتطورات الحديثة في بيئة الأعمال.

7- أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود إختلافاً أو تبايناً ما بين الجامعات الحكومية والاهلية من حيث درجة الاستجابة لمتطلبات قرار تبني معايير IFRS، وذلك يعود الى عدة أسباب منها عمل العديد من الاكاديميين من منتسبي الجامعات الحكومية في الجامعات الاهلية لتغطية العجز الواضح في قطاع التعليم الاهلي. وعليه فانه في ظل هذا الازدواج الحاصل أو التبادل العلمي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية من الاكاديميين مما يشير الى إستخدام نفس المفردات والمقررات الدراسية الى جانب عناصر أخرى كاللغة، وأساليب التدريس، هذا مع الاخذ بنظر الاعتبار تمتع الكادر التدريس بنفس عوامل التحصيل العلمي والخبرة والتدريب وبما ينعكس على مخرجات التعليم المحاسبي.

2.6. المقترحات:

1- ضرورة تطوير التعليم المحاسبي في جامعات الاقليم عموماً ، وذلك من خلال تطوير المناهج والمقررات الدراسية في الاقسام المحاسبية وفقاً للمعالجات المحاسبية لمعايير الابلاغ المالي الدولية IFRS وبما يتلاءم مع متطلبات تطبيق هذه المعايير ومايستلزمه من توفير مهارات الفهم والتحليل لتلك المعالجات لدى الطالب.

2- ضرورة توفير المصادر العلمية والكتب المقررة والمصادر المترجمة الى اللغة العربية والمتعلقة بمعايير IFRS والتي تتماشى مع التطورات والتعديلات في المعالجات المحاسبية المستمرة لهذه المعايير.

3- العمل على مراعات متطلبات سوق العمل المحلية والدولية عند وضع المقررات والمناهج الدراسية بما يعمل على تنمية المهارات الشخصية ومهارات التواصل المطلوب توافرها لفهم وتطبيق معايير IFRS لدى الطلبة الخريجين.

4- ضرورة تشكيل لجنة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خاصة بتطوير التعليم المحاسبي، مكونة من الأكاديميين في جامعات الإقليم والمهنيين من نقابات المحاسبين لإجراء التحسينات المستمرة على مناهج التعليم المحاسبي بما يقلل الفجوة بين الجانب الاكاديمي ومتطلبات بيئة العمل من جهة، وتوحيد مناهج التعليم المحاسبي على مستوى كافة جامعات الإقليم من جهة أخرى.

في الجامعات الاهلية من حيث تمتعها بإمكانيات مالية قد تنعكس على اساليب التدريس المستخدمة او حتى توفير فرص أفضل للكادر التدريسي في التدريب غير ان هذا التبادل الحاصل في الكادر التدريسي ما بين الجامعات الحكومية والاهلية قد يقف عائقاً دون حصول ذلك وربما من اهم الاسباب التي تبرر ذلك حسب رأي الباحثان هو إنشغال الكادر التدريسي بالعملية التدريسية وإهمال التطوير الذاتي. وفيما يتعلق بنتائج متغيرات الرقابة يتضح من الجدول (7) إستمرارية وجود تأثير معنوي موجب للخبرة التي يتمتع بها الكادر التعليمي في حين أظهر الجدول (7) وجود تأثير غير معنوي لكل من التحصيل العلمي، اللقب العلمي، واللغة المعتمدة في تدريس مناهج ومقررات المواد المحاسبية.

6. الاستنتاجات والمقترحات

1.6. الاستنتاجات:

1- وجود علاقة ارتباط موجبة بين قرار تبني معايير IFRS و متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، مما يشير الى أنه كلما زاد الاقبال على تبني معايير IFRS كلما ادى ذلك الى زيادة الاهتمام برفع كفاءة متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي باعتبارها احد مراحل التهيئة للتبني.

2- هناك علاقة ارتباط موجبة بين متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي وكل من (نوع الجامعة/المؤسسة التعليمية، التحصيل العلمي، واللغة المعتمدة في تدريس مناهج ومقررات المواد المحاسبية). مما يدل على أن الاهتمام بالاستجابة لمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي ورفع كفاءتها يتأثر بنوع الجامعة/المؤسسة التعليمية سواء كان حكومي أو اهلي، بالإضافة الى التحصيل العلمي للاستاذة العاملين في تلك الجامعات والمؤسسات التعليمية، هذا الى جانب اللغة المعتمدة في تدريس مناهج ومقررات المادة المحاسبية حيث أن إعتقاد اللغة الانكليزية او العربية في التدريس ينعكس بشكل إيجابي على محتوى المادة التعليمية.

3- وجود تأثير معنوي موجب لنوع الجامعة/ المؤسسة التعليمية في (متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي) مما يشير الى أن الجامعات الحكومية أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات التعليم المحاسبي الجامعي في ظل التهيئة لقرار تبني معايير IFRS.

4- وجود تأثير معنوي موجب للخبرة التي يتمتع بها الكادر التعليمي في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي مما يؤكد انه كلما زادت سنوات الخبرة كلما كان الكادر أكثر قدرة على تطوير المناهج الدراسية والاستجابة لتطوير أساليب التدريس والرغبة في تطوير وتحديث مخزون المعلومات.

5- وجود تأثير ايجابي ومعنوي للغة المستخدمة في التدريس في متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي، حيث أن إعتقاد اللغة العربية في التدريس يساهم في رفع مستوى الاستجابة لمتطلبات التعليم المحاسبي

مدوخ ، خيام محمد كامل، (2014)، " واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
يوسف، أرشيد حبيب العازمي،(2013)، " أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان .

ت- بحوث ودوريات

اشميلة، ميلاد رجب والطري ، محمد فتاح ،(2013)، " مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعة الليبية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد (1) .

الباشا، عادل صبحي. 2016. معايير التعليم المحاسبي الدولية وعملية التعليم المحاسبي في العراق. مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والادارية، 21 بن عربية، محمد سالم، 1990، " أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي"، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز الابحاث الاقتصادية، ليبيا، مجلد (2) ، عدد (2).

التميمي، خديجة. 2013. المعيار المحاسبي العراقي الثالث عشر الخاص بالمحاسبة عن ضريبة الدخل: دراسة ميدانية لاستطلاع عينة من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمدققين والإدارة الضريبية في محافظة البصرة. مجلة دراسات البصرة، 8 (16)

ثابت، حسن ثابت وإبراهيم ، ليث خليل ،(2016)، " معايير التقارير المالية الدولية ، الخلل: أداة التشخيص ، IASB ، مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عام"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية .

جبار، ناظم شعلان، (2015)، " واقع التعليم المحاسبي في العراق ومدى انسجامه مع معايير التعليم المحاسبي الدولية - دراسة تطبيقية لعينة من الجامعات العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(5)، العدد(1).

الجعارات، خالد جمال، (2016)، " البيئة المحاسبية بين عدم الاستقرار نتيجة التعديلات المتسارعة في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المحاسبية" ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد (129).

الجيلي، مقداد أحمد وذنون، آلاء عبد الواحد. 2010. استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق. مجلة تنمية الراءدين،

حيدر، خالد. 2009. تحليل واقع التخصص في الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة كركلاء العلمية، 7 (1): 92-106

رشيد، أذناص محمد وحسين ، منى سالم، (2002)، " اثر العولمة على المعايير المحاسبية الدولية وإنعكاساتها على المعايير العراقية _ دراسة تحليلية للقاعدة المحاسبية العراقية رقم (10) ، محلة تنمية الراءدين، المجلد (24/2) ، العدد (68).

الزامل، علي عبد، (2014)، " التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة- دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس وخريجي قسم المحاسبة بجامعة القادسية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(3)، العدد(12).

زريقات، قاسم محمد والعزام، عيسى أحمد، (2014) ، " واقع برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية وتوافقها مع متطلبات المعيار 3 من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي" ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد (17)، العدد (2).

5- ضرورة أن يكون هناك دعم مادي ومعنوي لأعضاء هيئة التدريس من أجل تطوير أساليبهم التعليمية وتطوير مناهجهم الدراسية بشكل مستمر لمواكبة التعديلات المجرات على معايير IFRS ، وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها وكذلك تشجيعهم على تنمية قدراتهم البحثية.

6- ضرورة تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية من قبل الجهات ذات العلاقة لتشرف على تدريب الهيئة التدريسية على فهم معايير IFRS بحيث تضم المختصين من المحليين والاجانب لتزويدهم بمهارات التعامل مع التفسيرات والمعالجات المحاسبية الخاصة بهذه المعايير، بالإضافة الى توفير الدعم المادي لهم لحضور المؤتمرات المحلية والدولية المتعلقة بهذه المعايير.

7- تعزيز البنى التحتية الالكترونية والتشجيع على استخدام التعليم الالكتروني في مجال التعليم المحاسبي من أجل تنمية وتعزيز مهارات الطلبة العلمية والمهنية المطلوبة لسوق العمل مع الالتزام بتحقيق التزامن بين التدريب العملي مع الدراسة النظرية ، للارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي في جامعات إقليم.

8- ضرورة قيام الجهات التشريعية المختصة باتخاذ قرار تبني معايير IFRS بالالزام بإصدار إرشادات وتوجيهات عن تطبيق هذه المعايير ، وتحديد متطلبات تنفيذها للجهات التي من المفروض ان تطبق هذه المعايير كنوع من انواع التهيئة لبيئة العمل العراقية للتطبيق.

7. قائمة المصادر

1.7. المصادر العربية:

أ- القوانين والأنظمة والتعليمات والنشرات والوثائق الرسمية:

قانون البنك المركزي العراقي رقم (94) لسنة 2004 .

قانون المصارف العراقية رقم (9) لسنة 2004.

قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل.

قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004.

ب- الرسائل والأطاريح الجامعية

بوعزيرة، هجيرة ولندار، نبيلة، 2017 ، " واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة ، جامعة الجبلاني بونعامه بخميس مليانة.

صفوت، علي حفظ الله ، (2017)، " تأثير عوامل جودة التشريع المحاسبي في قرار تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول الشرق الأوسط " ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة دهوك.

النصراوي، سلام عادل عباس، (2017) ، " آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و الإبلاغ المالي IAS/IFRS " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قادسية ، العراق.

الكواشي، مازن إبراهيم أحمد ، 2017، " واقع التعليم المحاسبي في ضوء المتغيرات البيئية" ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة زاخو.

الحبيطي، قاسم محسن ، 2003، " متطلبات سوق العمل من الخريجي كلية الادارة والتجارة في القطاعين العام والخاص"، بحث مقدم إلى الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية ، حلب، سوريا.

التائب، عادل عبد السلام ،(2014)، " كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي في الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي وسبل تطويرها وفق آراء الأكاديميين والمهنيين"، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص ، الأردن

4.الصقح، محمد سالم، (2014)، " تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية للمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة"، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الأردن.

ج- الكتب

عبد القادر ، محسن بابقي (2013)، " المحاسبة الدولية"، مطبوعات جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء.

الشيرازي ، عباس مهدي، 1990، " نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت .

لطفي ، أمين السيد أحمد،(2005)، " نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية ، مصر .

ح- مواقع الالكترونية

قدوري، صباح، (2014)، " معايير المحاسبة الدولية وأثرها على إصلاح النظام المحاسبي في اقتصاد العراق"، بحث منشور، النشرة الالكترونية <http://iraqieconomists.net/ar/2014/03/23/>

2.7. مصادر أجنبية:

A- Formal Publications:

International Federation of Accounting (IFAC) "Report of Education, Accounting Education and Professional Skills" PP(12-52) ، 1993، New York، Committee "Introduction to international education، IFAC standards" 2013.

200). Review of Practical Implementation 5UNCTAD. (200 issues of International Financial Reporting Standards

B- Thesis and Dissertations:

Aksyutenko, Sergey&Tarasyuk, Olena,(2011)"Reformation of Higher Accounting Education in Russia", Master Thesis, Department of Business Administration,School of Economics and Management, Lund University.

Transition to IFRS and "Albader, Mohammed, (2015), its Implications for Accounting Education in Saudi , Disertation of Accounting, college of Business, "Arabia Victoria University .

C- Periodical

International Variations in IFRS ، 2011، ACCA Certified Accountants ,Adoption and Practice Educational Trust (London) .

الزغبني، عبدالله محمد، (2014)، "مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة من وجهة نظر الخريجين"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد(7)، العدد(18).

السقا، زياد هاشم، والحمداني، خليل إبراهيم، (2012)، " دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد(2).

السويح ، عماد علي، (2015)، " مؤسسة مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية تقييم التجربة بعد أربعة عقود"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد (1)، العدد (2) .

الصائغ، بلال أمجد محمد، 2010، " دور التعليم المحاسبي الجامعي في تاهيل الخريجين على استخدام الحاسوب في العمل وإمكانية التطوير، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد(20).

الفتلاوي، ليلى، (2013)، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات.

مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 283-302

قدوري، صباح ، (2014)، " تطور النظام المحاسبي في العراق"، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، 1: 125-150

كحيط، أمل عبدالمحسن وأحمد، أحمد ميري، (2016)، " مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية- دراسة ميدانية في مؤسسات التعليم المحاسبي والبحث العلمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13) والعدد (39) .

محمد صالح، أحمد إسماعيل وعبدالله، أحمد يحيى، (2018)، " دور سوق العمل في تحسين جودة التعليم المحاسبي"، مجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد (7)، العدد (2).

محمد، اكرم أحمد وخضر، كارزان عدنان وعبدالله، هه ريم أحمد، (2019)، " التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كردستان"، مجلة جامعة كوية للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (2)، العدد (1). المعاصيدي، منى سالم حسين وباشي، إنصاف محمود دلال والعبيدي،(2005)، " واقع التعليم المحاسبي في العراق وأساليب تطويره تلبية للاحتياجات المهنية"، مجلة تنمية الراقدن، جامعة الموصل، مجلد(27)، العدد(79)، العراق.

ملجبي، مجدي عبدالكريم، (2014)، " أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة (AUJAA)، عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبدالعزيزمن خلال المقترح البحثي رقم 2/1609، السعودية.

يعقوب، إبتهاج إسماعيل وجا سم، عبدالرضا نايف، (2018)، " اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي في البيئة العراقية من منظور (نوعي وقيمي)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (114)، الجامعة المستنصرية .

ث- مؤتمرات وندوات

صيام، وليد زكريا ، (2012)، " مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي"، المؤتمر العربي الدولي الثاني.

قطناني، خالد، وعويس، خالد، (2009)، "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية"، المؤتمر العلمي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة،عمان،الأردن.

- Advances in International in developing economies” pp. 43-88.، Vol. 1 No. 1، Accounting ، Bryan & Natoli ، Beverly & Howieson، Jackling Some Implications of IFRS Adoption ، (2012)، Riccardo Australian Accounting ،for Accounting Education Review No. 63 Vol. 22.
- Beverly & Paul A. de Lange, and Riccardo Jackling Some Implications of IFRS Adoption for ، (2013)، Natoli Australian Accounting Review ،Accounting Education No. 2 Vol. 28.
- “Accounting ، S.Y. (1996)، R.K. and Kenny، Larson standard-setting strategies and theories of economic ، Advances in International Accounting، development” pp. 1-21.، Vol. 9 No. 1
- “The adoption of ، A.S. (2005)، M.Z. and Rahman، Mir ،international accounting standards in Bangladesh” Vol. 18 ،Accounting Aditing and Accountability Journal pp. 816-841.، No. 6
- “Chinese ، J. (2010)، S. and van der Laan Smith، Peng ،GAAP and IFRS: an analysis of the convergence process” Auditing and ،Journal of International Accounting pp. 16-34.، Vol. 19 No. 1، Taxation
- “Convergence with ، N. (2007)، H. and Baydoun، Perera international financial reporting standards: the case of Vol. ، Advances in International Accounting، Indonesia” pp. 201-227.، 20 No. 1
- E. (2009). Why Do Countries ، Sletten ، K. ،Ramanna .Adopt International Financial Reporting Standards? available at www.Ssrn.Com .، Harvard Business School
- A. & tan Ch. L. (2013). Establishing a System ،Ratnam ،of Accounting Standards: A Case Study of Macau available at www.ssrn.com.
- Romanus, Okolie Onyeisi & Arowoshegbe, Amos, 2014, "The Challenges of Accounting Education: The Nigerian Experience" , accounting and Finance Research, Vol.3, no.2
- The " Vysotskaya, Anna & Prokofieva, Maria,(2013), ، Issues in "difficulties of teaching IFRS in Russia Accounting Education, Vol.28, No. 2
- B. (2007). Economic restructuring in Iraq: Yousif Intended and unintended consequences. Journal of 43-60.، 41(1).Issues Economic
- A.(2013). Does adoption of ، CH. & Abdelbaki ، Zehri international accounting standards promote economic International Open ،growth in developing countries? PP: 01- 13.، No. 1، Vol. 1، Journal of Economics
- Books -D
- ، 2013، Abdul Hadi, Ahmed & Al Khasawneh، Al Hayek "The Suitability of the Accounting Education in Private Universities for the Requirements of the Jordanian Market: A Field Study from the Perspective of Labor Academy of ،Graduate Students" Accounting Contemporary Research Journal.
- O. (2009). ، M. J. & Marshdeh ، Ali ، M.، Al-Akra the ،Development of Accounting Regulation in Jordan PP. 163-، Vol. 44 ،International Journal of Accounting 186.
- “A synthesis of empirical research on ، M.J. (2005)، Ali international accounting harmonization and compliance Journal ،with international financial reporting standards” pp. 1-52، Vol. 24 No. 1، of Accounting Literature
- P. (2014). Early adoption of IFRS as ، & Dwyer, A.، Alon a strategic response to transnational and local influences. 348-370.، 49(3)، The International Journal of Accounting
- ، K. (2011)، M.J. and Ahmed، Ali. O.، Assenso-Okofu “The development of accounting and reporting in Vol. ، The International Journal of Accounting، Ghana” pp. 459-480.، 46 No. 4
- IFRS ، Anas (2012)، Hakim and Kossentini، Ben Othman adoption strategies and theories of economic development ،Effects on the development of emerging stock markets Journal of Accounting in Emerging Economies.
- Determinants of accounting ، 2004 ، P.K. ، Boolaky standards in the Southern African Development Journal of Accounting Research ،Community (SADC) Available on <http://eprints.usq.edu.au> .
- ‘The Content ، L.B. (2012)، M.E. and Schroder، Bradbury British ،of Accounting Standards: Principles Versus Rules’ 44 (1): 1-10.، Accounting Review
- ، O.S. (2010)، J.D. and Stovall، Neil، C.E.، Clements and the IFRS adoption ، country size، “Cultural diversity Vol. 26 ، Journal of Applied Business Research، decision” pp. 115-126.، No. 2
- “International ، R.S. (1995)، H. and Wallace، Gernon contending ،accounting research: a review of its ecology Journal of Accounting ،theories and methodologies” pp. 54-106.، Vol. 14 No. 1، Literature
- Wei. (2014). ، Michaela & Lu, Enas & Rankin، Hassan The Development of Accounting Regulation in Iraq and the IFRS Adoption Decision: An Institutional ،Perspective. The International Journal of Accounting Vol. 49: pp 371-390 .
- “The impact of socio-economic and ، N. (1998)، Hassan political environment on accounting systems preferences

ت. عدد سنوات الخدمة في مجال التدريس الاكاديمي: () سنة

ث. ماهي اللغة التي تعتمد عليها في تدريس منهج ومقررات المادة المحاسبية التي تدرسها:

() الانكليزية () العربية () الكردية

ثانياً: البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

أبعاد المقياس					المتغير الاول: متطلبات التعليم المحاسبي الجامعي	
ت	العبارات	لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً
المحور الاول: المقررات والمناهج الدراسية (مفردات المواد المحاسبية في الاقسام المحاسبية)						
1	هناك حاجة لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها بما يتلاءم مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية وتحديد المعيار IES1 الذي يشترط توفر الخلفية التعليمية عن البيئة الاقتصادية، التشريعات الادارية، ادارة الاعمال، والمعرفة الاساسية مع التركيز على تنمية مهارات التعليم الذاتي لدى خريجي اقسام المحاسبة.					
2	هناك حاجة لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها بما يتماشى مع تنمية المهارات الشخصية ومهارات التواصل المطلوب توافرها لفهم وتطبيق معايير IFRS.					
3	هناك حاجة لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها بحيث توفر المعرفة اللازمة لخريجي القسم لتطبيق معايير IFRS بما يلبي حاجة سوق العمل في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقليم ويحقق التنمية الاقتصادية.					
4	هناك حاجة لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها بما يساعد خريجي القسم على اكتساب المعرفة اللازمة للمقارنة بين المعالجات المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي الموحد ومعايير IFRS مما يساهم في تقليل الفجوة بين الجانب النظري والممارسات العملية.					
5	هناك حاجة لتطوير المقررات والمناهج الدراسية في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتدريس معايير IFRS بما يرتبط بكل معيار وحسب المواد المحاسبية وذلك لاكتساب الطالب مهارات تطبيق هذه المعايير بما يساهم في رفع جودة مخرجات التعليم المحاسبي.					
6	يوجد تنسيق بين اقسام المحاسبة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها وباقي اقسام المحاسبة في جامعات الاقليم الاخرى فيما يتعلق بتوحيد المناهج الدراسية للتعليم المحاسبي لادخال معايير IFRS ضمن هذه المناهج للدراسات الاولى أو الدراسات العليا.					
المحور الثاني: التدريس المحاسبي (رفع كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تحديث أساليب التدريس للمواد المحاسبية)						
7	إن أساليب وطرق التدريس المعمول بها في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها بحاجة إلى تحديث لكي تتماشى مع متطلبات تبني معايير IFRS.					
8	إن استخدام اسلوب دراسة المشكلات(إعطاء حالات دراسية وتطبيقية للطلاب) في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها يساهم في تطوير مهارات التحليل / التقييم / واتخاذ القرارات لدى الطلاب والتي من شأنها تنمية مهارات فهم وتطبيق معايير IFRS.					

					9	هناك أهمية لتحفيز الطلاب في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها للعمل في مجموعات وتشجيعهم للمشاركة في مشاريع بحثية متعلقة بمعايير IFRS.
					10	هناك ضرورة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها للبدء بتدريس وشرح الاطار المفاهيمي لمعايير IFRS قبل البدء بتدريس نصوص المعايير.
					11	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتشجيع الطلاب على التعليم الذاتي من خلال حضور ورشات تدريبية ومؤتمرات تقوم اقسام المحاسبة فيها باستضافة خبراء ومتخصصين في معايير IFRS ليقدموا للطلاب تجربة التعليم من الواقع العملي.
					12	هناك ضرورة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لاستخدام وسائل التعليم الإلكتروني الحديثة (E-learning) في شرح وتوضيح تطبيقات معايير IFRS .
					13	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لاستخدام منهج التعليم عن طريق حل المشكلات (اعطاء حالات تطبيقية) الذي من شأنه تنمية المهارات اللازمة لفهم معايير IFRS والابتعاد عن اسلوب التلقين المعتمد حالياً في التدريس.
المحور الثالث: تدريب هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية						
					14	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتدريب اعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية على فهم وتطبيق معايير IFRS.
					15	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها للتدريب المستمر لاعضاء هيئة التدريس في الاقسام المحاسبية لتحديث معلوماتهم حول معايير IFRS نظرا لتسارع التعديلات والتحديثات التي تحصل على هذه المعايير.
					16	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتوفير كتب حديثة، كتب مترجمة، مجلات علمية محاسبية متخصصة لاعضاء هيئة التدريس تشرح ، توضح ، تفسر كل ما يتعلق بمعايير IFRS.
					17	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتوفير وتدريب اعضاء الهيئة التدريسية في الاقسام المحاسبية على استخدام وسائل تعليمية الكترونية خاصة بشرح وتوضيح وتبسيط فهم وتطبيق معايير IFRS.
					18	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لقيام الاقسام المحاسبية باستضافة خبراء ومتخصصين (محليين/دوليين) في معايير IFRS ممن لديهم خبرة عملية تتعلق بتطبيق او وضع معايير IFRS لزيادة معرفة اعضاء الهيئة التدريسية باخر المستجدات بمعايير IFRS.
					19	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتوفير الموارد المالية اللازمة لاقامة دورات محلية وورشات عمل تساهم في شرح وتفسير تطبيقات معايير IFRS لاعضاء الهيئة التدريسية في الاقسام المحاسبية.
					20	هناك حاجة في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي تعمل فيها لتوفير الموارد المالية اللازمة للسماح لاعضاء الهيئة التدريسية في الاقسام المحاسبية بالمشاركة في المؤتمرات والدورات وورشات العمل الدولية التي تساهم في شرح وتفسير تطبيقات معايير IFRS.
أبعاد القياس		المتغير الثاني: قرار تبني معايير IFRS (تهيئة الجامعات/المؤسسات التعليمية لانجاح قرارالتبني المتخذ من الجهات التشريعية المختصة)				
نعم	لا					

1	هناك أهمية لتدريس معايير IFRS في الجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها.
2	هناك اقبال ورغبة لدى الطلاب في الاقسام المحاسبية للجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها لتعلم وفهم معايير IFRS.
3	اقوم بتضمين معايير IFRS في المقررات الدراسية لطلابي في قسم المحاسبة للجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها وحسب المادة المحاسبية التي ادرسها وما يتفق معها من معايير IFRS.
4	اقوم بذكر والتنويه عن معايير IFRS لطلابي في قسم المحاسبة للجامعة/المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها بشكل موجز كلما تطلب ذلك ضمن مفردات المواد المحاسبية التي ادرسها.
5	انا مطلع بشكل جيد على معايير IFRS.
6	اقوم بتحديث معلوماتي عن معايير IFRS بشكل مستمر وفقا للتعديلات المستمرة والمتسارعة التي تحصل على هذه المعايير.
7	اشارك في دورات تدريبية وورشات عمل أو مؤتمرات عن معايير IFRS عند وجودها سواء كانت محلية أو دولية.
8	تقوم الجامعة / المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها بفتح دورات تدريبية ، ورشات عمل ، ومؤتمرات عن معايير IFRS.
9	توفر لي الجامعة / المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها كتب محاسبية مترجمة ومجلات محاسبية متخصصة بمعايير IFRS يمكن لي اعتمادها ضمن المقررات الدراسية او في عمل ابحاثي.
10	توفر لي الجامعة / المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها وسائل تعليمية الكترونية وسيدات خاصة تشرح وتفسر معايير IFRS يمكن الاعتماد عليها في تسهيل فهمي لهذه المعايير.
11	تتفهم وتشجع ادارة القسم والكلية في الجامعة / المؤسسة التعليمية التي اعلم فيها اجراء تعديلات على مفردات المواد المحاسبية وبرامج التعليم المحاسبية بما يضمن ادخال معايير IFRS ضمن هذه المفردات سواء للدراسات الاولية او العليا.

ملحق(3)

أسماء الجامعات /المؤسسات التعليمية الحكومية والاهلية المشمولة بعينة الدراسة

ت	أسم الجامعة	عدد التدريسيين		الاستثمارات الموزعة		الاستثمارات المسترجعة	
		قسم المحاسبة	قسم المالية	قسم المحاسبة	قسم المالية	قسم المالية	قسم المحاسبة
الجامعات والمؤسسات التعليمية الحكومية							
1	جامعة أربيل التقنية	46	-	20	-	18	-
2	جامعة السليمانية	25	-	20	-	18	-
3	جامعة السليمانية التقنية	17	-	5	-	4	-
4	جامعة دهوك	28	32	23	2	11	1
5	جامعة دهوك التقنية	22	-	5	-	5	-
6	جامعة زاخو	-	22	-	5	-	5
7	جامعة صلاح الدين	38	23	30	3	24	3
8	جامعة كوية	12	-	2	-	2	-
9	المجموع	188	77	105	10	82	9
الجامعات والمؤسسات التعليمية الاهلية							
1	جامعة التنمية البشرية	10	9	10	-	9	-
2	جامعة جهان-أربيل	17	11	12	3	11	3
3	جامعة جهان-دهوك	6	6	4	-	3	-
4	جامعة جهان- السليمانية	18	10	3	-	3	-
5	جامعة عشق	5	2	2	-	1	-
	المجموع	56	38	31	3	27	3

پیدقیین فیئکرنا ژمیریاری یا زانکوی ل ژیر سیبهره به ره و ئارهسته یا جیبه جی کرنا پیقه ریئ دارایی یا نیف دهوله تی (IFRS): فه کولینا ری سر ل سهر زانکویین هه ریما کوردستانا عیراقی

پوخته:

ئه فه کولینه بزافی دکه شیانین فیئکرنا ژمیریاری ل زانکویین هه ریما کوردستانا عیراقی به لسه نگیئت ژبو زانینا رادهیی به رسقانا پیدقیاتین سهرکه فتنا بریارا بجهینانا پیقه ریئ راپورتین داراییا نیفدهوله تی (IFRS). و گرنگیا ئه فی فه کولینی ژ گرنگیا فیئکرنا ژمیریاری دهیته وه رگرتن کو کاکلا سهره کییه ژبو بلندرنا شیان و کوالیتیا ده راکوین فیئکرنا ژمیریاری، ئه فه چنده ده لیفه ی دده ته زانکویین هه ریمی داکو پرویین لاوز و دویفچوونا ژبواری هه بی بزانت ژبو فیئکرنا ژمیریاری و دیارکرنا پیدقیین گرتن و بیافین کو پیدقییه کار ل سهر بهیته کرن بو سهرکه فتنا بریارا بجهینانا پیقه ریئ راپورتین داراییا نیفدهوله تی (IFRS). فه کولینی پشتبه ستن ل سهر پروگرامی دویفچوونی (استقرائی) کره ئه وژی ب به ره فه فکرنا پرسپارنامه بی بو کومرنا داتایان و به لافکرنا ئه وان ل سهر کومه ژ ئه کادیمیین کو ل زانکویین حکومی و ئه لیبیین هه ریمی کاردکن. فه کولین گه هشته ئه وی چه ندی، هه بوونا کاریگه رییه کا وده یی (معنوی) یا ئه ریئ بو بریارا بجهینانا پیقه ریئ (IFRS) د پیدقیین فیئکرنا ژمیریاریا زانکوییدا، ئاماره یی دده ت کو باشکرنا فیئکرنا ژمیریاریا زانکویی گرنگیدانی ب پیشفه برنا یه که و کورسین بین خواندنی ب فهر دبیینیت، ل گه ل پیشفه برنا شیوازین وانه گووتنی، مه شق و به ره فه فکرنا دهسته یا فیئکار (ماموستایان) کو په نگفه دانه کا راسته وخو ل سهر به رته نگرنا ئه وی فالاهی دکه ت ئه وانا نافه به را ئاستی ئه نجامدانا ب کریار بو ده راکوین فیئکرنا ژمیریاریا زانکویی و ئه نجامدانا پیدقی ژبو بده سته هینانا ده راکوین کو پیدقییاتی و خواسته کین بازاری ل ژیر سیبه را گورانکاری و پیشفه چوونین نوی د ژینگه ها کاراندا بجه بینیت. ژ گرنگترین پیشنیازین ئه فی فه کولینی پیشکشکرین، پیدقیبوونا پیشفه برنا ده ره اتنن ین فیئکرنا ژمیریاری ل زانکویین هه ریمی ب گشتی و بین حکومی ب شیوه یه کی تاییه تی، ئه وژی ب ریکا پیشفه برنا کورس و پروگرامین خواندنی، بلندرنا شیانین ئه ندامین دهسته یا فیئکرنا، زیده باری نوکرنا شیوازین وانه گووتنی ل پیشکین ژمیریاری ب شیوه یه کی کو ببیته پرۆسه یه کا ته واکاری د نافه به را ئه فان توخماندا و ژبو بجهینانا پیدقیین بجهینانا پیقه ریئ (IFRS).

په یقیئ سهره کی: پیقه ریئ دارایی یا نیف دهوله ت (IFRS)، فیئکرنا ژمیریاری، هه ریما کوردستانا عیراقی.

The Requirements of Academic Accounting Education in the light of the trends towards adopting International Financial Reporting Standards: A Field study in the universities of the Kurdistan Region - Iraq

Abstract:

This study evaluates the ability of accounting education in the universities of the Kurdistan Region-Iraq to identify the extent of its response to the requirements of the IFRS adoption decision. This study derives its importance from the importance of accounting education, as it represents the basic focus to raise the efficiency and quality of accounting education outputs, which in turn provides an opportunity for the universities of the region to identify weaknesses and extrapolate the current reality of accounting education and show the necessary requirements and areas that must be worked on to support IFRS adoption decision in the region. This study adopts the inductive method, where a questionnaire was prepared to collect the data, which was distributed to a group of academics in the region's governmental and private universities. The results show that there is a positive and significant impact of the IFRS adoption decision on the accounting education requirements, which indicates that improving accounting education requires more attention to developing academic resources, teaching methods, as well as training and qualifying the teaching staff. This, in turn, results narrowing of the gap between the level of the actual performance of accounting education and the performance required to obtain outputs that meet the requirements and needs of the labor market, particularly in the modern business environment. This study suggests that there is a necessity of developing accounting education requirements in the region's universities in general and governmental ones in particular, this may happen through the development of curricula, raising the efficiency of faculty members, in addition to updating teaching methods in the accounting departments in a way that achieves complementarity between these elements.

Keywords: IFRS; Accounting Education; Kurdistan Region- Iraq.